

جمهورية العراق

وزارة التخطيط

دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية

تقييم السياسة النقدية والمصرفية

في العراق

بغداد 2021

المحتويات

الصفحة	الموضوع
(١-١)	المقدمة
(١٥-٢)	الفصل الاول / تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٧)
(٤-٢)	اولاً : أدوات السياسة النقدية
(٥-٤)	ثانياً : أهداف السياسة النقدية
(١٥-٥)	ثالثاً : استراتيجية السياسة النقدية
(٢٢-١٦)	الفصل الثاني/ واقع الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠٢٠ -٢٠١٧)
(٤٦-٢٣)	الفصل الثالث / تقييم السياسة النقدية والمصرفية للمدة (٢٠٢٠ -٢٠١٧)
(٢٧-٢٣)	اولاً : تقييم السياسة النقدية للمدة (٢٠٢٠ -٢٠١٧)
(٤٦-٢٧)	ثانياً : تقييم الجهاز المصرفي للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠١٧)
(٤٩-٤٧)	الخلاصة

فهرست الجداول

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
٦	مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) ونسبة مساهمتها للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(١)
٧	مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٢)
٩	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٣)
٣٧	معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٤)
١٢	معدل التضخم السنوي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٥)
١٤	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات لعامي (٢٠١٩ و ٢٠٢٠)	(٦)
١٨	تطور رؤوس أموال المصارف العاملة للقطاعين الحكومي والخاص للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٧)
٢٠	تطور موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٨)
٢١	الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٩)
٢٦	المؤشرات الاقتصادية لمربع كالدور للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)	(١٠)
٢٨	المجملات النقدية (عرض النقد الضيق والواسع) / الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(١١)
٣٠	مؤشر تطور الودائع لدى المصارف التجارية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(١٢)
٣٢	مؤشر تطور الائتمان للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)	(١٣)
٣٣	تطور الودائع طويلة الاجل الى عرض النقد الواسع للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)	(١٤)
٣٥	معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي والمصارف العاملة في العراق للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)	(١٥)
٣٦	مؤشر تطور نسبة السيولة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(١٦)
٣٧	مؤشر كفاية راس المال للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)	(١٧)
٣٩	اجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى اجمالي الودائع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(١٨)
٤٠	مؤشر الكثافة المصرفية للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)	(١٩)
٤٢	مؤشر ملاءة راس مال المصارف للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)	(٢٠)
٤٣	نسبة السيولة للمصارف التجارية للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)	(٢١)
٤٤	مؤشر اليسر (الامان) للمصارف التجارية الخاصة للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)	(٢٢)
٤٥	مؤشر ربحية المصارف التجارية الخاصة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٢٣)

فهرست الاشكال

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
٦	عرض النقد ومكوناته للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(١)
٨	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M٢) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٢)
٩	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٣)
١١	معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي لعام ٢٠٢٠ (%)	(٤)
١٢	معدل التضخم السنوي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(٥)
١٥	معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المحافظات خلال عام ٢٠٢٠ (%)	(٦)
١٨	مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة للقطاعين الحكومي والخاص للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٧)
١٩	الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة للقطاعين الحكومي والخاص لعام ٢٠٢٠ (%)	(٨)
٢٠	موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(٩)
٢٢	اجمالي الودائع لدى المصارف للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(١٠)
٢٤	المربع السحري كالدور	(١١)
٢٧	مربع كالدور للاقتصاد العراقي خلال عام ٢٠٢٠ (%)	(١٢)
٢٩	نسب المساهمة لعرض النقد للمفهوم الضيق والواسع الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(١٣)
٣١	نسبة الودائع لدى المصارف التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(١٤)
٣٢	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(١٥)
٣٤	نسبة الودائع الطويلة الاجل الى عرض النقد الواسع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(١٦)
٣٥	درجة الانتشار (هامش الفائدة) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	(١٧)
٣٦	نسبة السيولة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(١٨)
٣٨	نسبة اجمالي راس المال الى اجمالي الودائع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(١٩)
٣٩	نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى اجمالي الودائع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(٢٠)
٤١	الكثافة المصرفية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(٢١)
٤٢	نسبة ملاءة راس مال المصارف للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(٢٢)
٤٤	معامل اليسر للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(٢٣)
٤٦	نسبة ربحية المصارف التجارية الخاصة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)	(٢٤)

المقدمة

تعد السياسة النقدية احد الأذرع الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، إذ تقع على عاتقها مهمة إصدار العملة الوطنية وتنظيم عرضها والسيطرة على مناسبتها في إطار التعامل مع إشارات مهمة تطلقها لاسيما إشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف بما يحقق الاستقرار، ومن هنا تنال الدراسات النقدية والمصرفية الجانب المهم في الدراسات الاقتصادية كونها تمثل الجانب الآخر الذي يكتمل معه النشاط الاقتصادي، فالمسارات التي يسلكها كل من القطاع النقدي والقطاع الحقيقي يفترض إن تأخذ اتجاهاً متسقاً من أجل بلوغ الاستقرار الاقتصادي والابتعاد عن توليد الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية لا سيما عندما يتخلف احدهما عن الآخر.

وفي العراق يضطلع البنك المركزي العراقي بموجب قانونه رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ بمهمة إدارة وتنظيم عمل السياسة النقدية فهو يؤدي وظيفة المستشار المالي والمؤتمن على المال العام إلى جانب كونه بنك البنوك في إدارة احتياطي المصارف الوطنية، فضلاً عن إدارة احتياطي البلاد من العملة الأجنبية التي تشكل غطاء العملة الوطنية واستقرارها.

وبناءً على ما تقدم ولأهمية السياسة النقدية والمصرفية بادرت دائرة السياسات الاقتصادية والمالية على اعداد هذا التقرير للوقوف على تقييم هذه السياسات وأثرها على عملية التنمية الاقتصادية في العراق وتم تقسيم التقرير إلى المحاور التالية:-

المحور الاول:- تحليل ادوات واهداف السياسة النقدية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

المحور الثاني:- واقع الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠).

المحور الثالث:- تقييم السياسة النقدية والمصرفية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠).

الفصل الأول

تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

تمهيد

تستخدم البنوك المركزية عدداً من الأدوات النقدية لتمكنها من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للمصارف التجارية وإدارة المعروض النقدي وفقاً للأهداف المطلوب تحقيقها ، ولاسيما ان مجموع الأدوات التي تستخدمها تلك البنوك تعد محدودة، إذ تصنف أدوات السياسة النقدية الى أدوات كمية وأخرى نوعية، ويتم هذا التقسيم الى أدوات إلزامية من قبل السلطات النقدية وأخرى خاضعة لقوى السوق، الى جانب هذه الأدوات هناك اهداف وسيطة توظفها السياسة النقدية والتي تتجسد من خلال عرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف تكون السبيل للوصول الى الهدف الأساسي وهو الاستقرار النقدي.

أولاً: أدوات السياسة النقدية

تنقسم أدوات السياسة النقدية بوجود نوعين هما: -

١- الأدوات الكمية أو غير المباشرة وتشمل: -

• الاحتياطي القانوني:

تمثل متطلبات الاحتياطي القانوني نوعاً من القواعد التنظيمية التي يلزم بموجبها البنك المركزي المصارف والمؤسسات المالية والمصرفية بالاحتفاظ بنسبة من اجمالي الودائع على شكل ارصدة نقدية سائلة من ضرائبها او شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي ويتم ذلك بحكم القانون، اذ تهدف هذه الاداة الى حماية اموال المودعين والحفاظ على استقرار النظام المصرفي عموماً، فضلاً عن التأثير في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان من خلال تغيير هيكل احتياطياتها والتأثير في مضاعف الودائع ومضاعف النقود.

• سعر الخصم:

تمتلك المصارف حق الاقتراض من البنك المركزي بصفة المقرض الاخير لها، فاذا اشتد الطلب على التمويل المصرفي وعجزت الارصدة للمصارف عن التغطية التجأت الى الاقتراض من البنك المركزي مقابل سعر فائدة محدد يسمى سعر البنك وبضمان الاوراق المالية والتجارية قصيرة الاجل التي تمتلكها هذه المصارف، ففي حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم كجزء من سياسته التوسعية الهادفة الى زيادة عرض النقد لأجل تنشيط الحركة الاقتصادية ، وبالعكس يلجا البنك في حالة التضخم الى رفع سعر اعادة الخصم.

• عمليات السوق المفتوحة

يتدخل البنك المركزي في السوق المالية من خلال بيع أو شراء الأوراق المالية بصورة عامة والسندات الحكومية بشكل خاص بهدف التأثير على عرض النقود حسب الظروف الاقتصادية، فعندما يتجه النشاط الاقتصادي نحو الانكماش يقوم البنك المركزي بعمليات شراء الأوراق المالية بهدف زيادة الاحتياطي النقدي لدى المصارف، والعكس في حالة التضخم يقوم البنك بعمليات البيع للأوراق المالية بهدف امتصاص الارصدة النقدية الفائضة عن حاجة النشاط الاقتصادي.

٢- الأدوات النوعية أو المباشرة وتشمل:-

تعد الأدوات النوعية هي الأكثر استعمالاً من قبل السلطات النقدية للاقتصاديات النامية لأسباب عدة منها تخلف الجهاز المصرفي وتخلف أسواق المال وانخفاض الوعي المصرفي، فضلاً عن فلسفة النظام الاقتصادي السائد، اذ يقوم البنك المركزي باستخدام الأدوات النوعية للتأثير على تدفقات واستثمارات التمويل المصرفي الممنوح دون التأثير على الحجم الكلي لهذا التمويل، ويمكن من خلال هذه الادوات توجيه التمويل المصرفي قطاعات اقتصادية معينة عن طريق الشروط او الضمانات المطلوبة واكثر تلك الادوات استعمالاً.

• توجيه الائتمان

هي اداة تنظيمية تعتمد حصول قطاعات اقتصادية معينة على التمويل الذي يحتاجه لغرض دعمها لاسيما عندما يمر الاقتصاد بحالة من التضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.

• المتطلبات الحدية للإقراض

يلجا البنك المركزي الى هذه الاداة لتعظيم الائتمان المصرفي او الحد من ظاهرة المضاربة في الاسواق المالية والنقدية والتي تتمثل بالفرق بين القيمة السوقية للسندات والحد الاعلى للقرض الممنوح، ووفق هذه المتطلبات لا تستطيع المصارف تقديم القروض الى المستثمرين دون تقديم السندات التي يملكونها كضمان لتلك القروض ويحدد البنك المركزي متطلبات الضمان ويعتبرها زيادة او نقصان وفقاً لسياسته المتبعة في تقليص او توسيع حجم القروض المتاحة بضمان السندات.

وفي كثير من الدول تشترط السلطات النقدية على البنك المركزي الاحتفاظ بنسبة سيولة تتراوح بين (٢٥%) و(٤٠%) من الودائع مع اعتبار الودائع تحت الطلب هي العنصر الأساسي فيها وتلجأ السلطات النقدية إلى هذه الأداة لما يكون لدى البنوك التجارية أصول مرتفعة السيولة وتتخوف السلطات من الإفراط في القروض.

• الإقناع الأدبي

يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية بطرق ودية وغير رسمية أن تنفذ سياسة معينة في مجال الائتمان، اذ يقوم بتوجيه إرشادات وتعليمات بخصوص تقديم الائتمان، فيقترح على البنوك التجارية زيادة أو خفض حجم الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين وهذا ما يفسر نجاحه في بعض الدول وفشله في أخرى.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية: -

تضطلع السياسة النقدية بدور مهم في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال الاهداف التي تسعى السلطات النقدية من التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والوصول الى اهداف وغايات معينة يمكن اجمالها بالاتي:-

١- **استقرار للأسعار:** تعد من اهم العوامل التي تؤثر في النشاط الاقتصادي الى جانب المؤشرات الكلية الرئيسية الاخرى كون اي تغير في مستوى الاسعار يؤثر سلباً في قيمة النقود ومن ثم ستكون اثارها كبيرة على مستوى الدخل والثروة وتخصيص الموارد الاقتصادية بين مختلف الانشطة الانتاجية والاداء الاقتصادي، ان استقرار قيمة النقد عن طريق التوازن بين الاصدار النقدي ومعدل الناتج المحلي سيؤدي الى استقرار المستوى العام للأسعار، والعكس صحيح، اذ ان عدم التوازن سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يؤدي بدوره الى ارتفاع الضغوط التضخمية والتاثير على كافة المتغيرات الاقتصادية والاضعاج الاجتماعية من خلال اعادة توزيع الدخل لصالح الاغنياء وتزداد قيمة ثروتهم عندما ترتفع اسعارها، وبالمقابل يزداد فقر الفقراء لانهم يحصلون على دخول محدودة، وفي حال التقلبات ينبغي انصاف الفقراء والحد من تدهور المستوى المعاشي لهم.

٢- **تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات عالية:** ينبغي على السياسة النقدية ان تتوافق مع العوامل التي تهئ مقومات تحقيق هذا النمو كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفوءة الى جانب توافر عوامل وظروف اجتماعية وسياسية ملائمة، ومساندة من قبل السياسات الاقتصادية الاخرى كالسياسة المالية، فالنمو الاقتصادي يتطلب تزايداً مستمراً في كمية النقود مع تزايد الانتاج والدخل تتناسب مع متطلبات تحقيق هذا المعدل المستهدف من النمو.

٣- **تحقيق مستوى عالي من التشغيل:** تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية فهي بذلك تتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية الاقتصاد من البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الانتاج والدخل، اذ ان التغيرات في كمية النقود تكون ذات اثار مهمة في الاجل القصير على الانتاج والعمل عن طريق تقوية الطلب الفعال فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة عرض النقد تنخفض اسعار الفائدة فيزيد الاستثمار وتزداد فرص التوظيف ومن ثم زيادة الدخل والاستهلاك.

٤- **توازن ميزان المدفوعات:** تسعى جميع البلدان مهما اختلفت في درجة تطورها الاقتصادية الى جعل ميزان المدفوعات يميل لصالحها من اجل المحافظة على احتياطياتها من العملة الصعبة، فالسلطات النقدية تقوم باتباع اجراءات لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات، فاذا كانت تملك احتياطيات

نقدية صغيرة وليس لها القدرة للحصول على قروض خارجية، هنا يكون نظام تعويم سعر الصرف اكثر ملائمة، اما اذا كانت تملك احتياطات نقدية كبيرة فنظام تثبيت سعر الصرف يكون اكثر ملائمة. اما اذا كانت تملك احتياطات نقدية كبيرة فنظام تثبيت سعر الصرف يكون اكثر ملائمة، وهكذا فان دور السياسة النقدية في الحد من عجز ميزان المدفوعات يبرز من خلال تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان ليشجع الاستثمار ويزيد من فرص التشغيل وزيادة حجم الانتاج من السلع والخدمات بما يسمح من تلبية حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض منها، كما قد تمنح المصارف قروض لتمويل الصادرات مما يزيد من حجمها وتزداد حجم العملات الاجنبية والتي تستخدم في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يصب في تصحيح وضع ميزان المدفوعات.

ان الجمع بين الاهداف التي تسعى السياسة النقدية الى تحقيقها وتصور ملامحها من خلال اهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والنقدي وذلك بالتاثير في جانب العرض الكلي والطلب. ولكي تكون كذلك لا بد ان تكون اجراءاتها تتلائم مع تدابير واجراءات السياسات الاقتصادية الكلية الاخرى ولا سيما السياسة المالية بما يسمح في التحكم باتجاهات تركيب بنية النشاط الاقتصادي عن طريق التأثيرات في حجم الائتمان وبنيته ومجالاته لتهيئة مقومات ملائمة للنشاط الاقتصادي والقضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: استراتيجية السياسة النقدية

تلجأ السياسة النقدية الى وضع استراتيجية تتكون من سلسلة مترابطة الاثر والعلاقة من الاهداف التشغيلية والوسيطه ولها القدرة على التأثير المباشر في الاهداف النهائية كحلقة وصل مهمة في نقل الاثر، وتستطيع السلطات النقدية استعمالها كمنشآت اسمية للهدف النهائي او كمؤشر لمسار حركة السياسة النقدية المطبقة، ويمكن توضيح اهم الاهداف الوسيطة واكثرها استعمالاً في العراق خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) وكالاتي :-

١- المجملات النقدية

أ. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

يمثل النقد خارج البنوك مضافا اليه الودائع القابلة للنقد لدى البنك المركزي (بالدينار والدولار) ، والودائع الجارية لدى المصارف التجارية. ولتتبع تطورات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) في العراق خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) يتضح بانه شهد تغيرات ايجابية، فبعد ان سجل خلال العام ٢٠١٧ ما قيمته (٧٦٩٨٦,٦) مليار دينار ، ارتفع بشكل طفيف في عام ٢٠١٨ ليسجل ما قيمته (٧٧٨٢٩) مليار دينار وبنسبة تغير (١,١ %) عن العام السابق ويعزى ذلك إلى الارتفاع في

مكوناته اذ بلغت قيمة العملة خارج البنوك (٤٠٤٩٨,١) مليار دينار لتشكل نسبة مساهمة بلغت (٥٢%) من مكونات عرض النقد ، والودائع الجارية بلغت (٣٧٣٣٠,٩) مليار دينار لتشكل ما نسبته (٤٨%) من عرض النقد (M١) وهذا مؤشر جيد يدل على التحسن النسبي والوعي المصرفي لدى الجمهور والذي انعكس بالتزايد في نسبة الودائع الجارية لدى المصارف من عرض النقد. واستمر النسق التصاعدي لعرض النقد (M١) خلال العام ٢٠١٩ ليسجل (٨٦٧٧١,٠) وبمعدل نمو بلغ (١٠,٣%) ، اذ تركز هذا الارتفاع في العملة خارج البنوك لتبلغ (٤٧٦٣٨,٦) مليار دينار شكلت ما نسبته (٥٥%) والودائع الجارية (٣٩١٣٢,٤) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٤٥%) . وفي عام ٢٠٢٠ فقد بلغ عرض النقد بحدود (١٠٣٣٥٣,٦) مليار دينار وبمعدل نمو بالمقارنة مع العام السابق بلغ (١٩,١%) لتشكل العملة خارج البنوك الى عرض النقد ما نسبته (٥٨%) والودائع الجارية سجلت نسبة مساهمة (٤٢%) ، والجدول (١) والشكل (١) توضح هذه المؤشرات .

جدول (١)

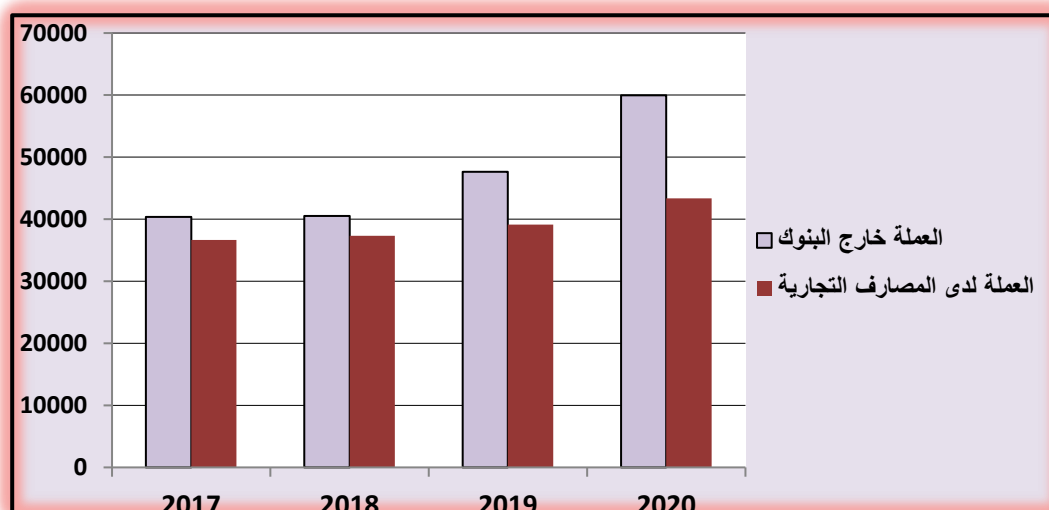
مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M١) ونسبة مساهمتها للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (مليار دينار)

السنوات	العملة خارج البنوك	نسبة المساهمة	الودائع الجارية	نسبة المساهمة	عرض النقد الضيق	معدل النمو
٢٠١٧	٤٠٣٤٣,٣	٥٢	٣٦٦٤٣,٣	٤٨	٧٦٩٨٦,٦	—
٢٠١٨	٤٠٤٩٨,١	٥٢	٣٧٣٣٠,٩	٤٨	٧٧٨٢٩,٠	١,١
٢٠١٩	٤٧٦٣٨,٦	٥٥	٣٩١٣٢,٤	٤٥	٨٦٧٧١,٠	١٠,٣
٢٠٢٠	٥٩٩٨٧,١	٥٨	٤٣٣٦٦,٥	٤٢	١٠٣٣٥٣,٦	١٩,١

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية .

شكل (١)

عرض النقد ومكوناته للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)



ب. عرض النقد بالمفهوم الواسع (M٢)

يتألف من عرض النقد بالمفهوم الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار) وودائع توفير البريد. ومن خلال بيانات الجدول (٢) يتضح بان عرض النقد بالمفهوم الواسع قد شهد تطورات ايجابية فبعد ان سجل في عام ٢٠١٧ ما قيمته (٩٢٨٥٧,١) مليار دينار ارتفع خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ليصل (٩٥٣٩٠,٧) و(١٠٣٤٤١,١) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (٢,٧%) و(٧,٨%) على التوالي ، ويعزى ذلك الى الارتفاع في مكونات عرض بالمفهوم الضيق (M١) ، فضلاً عن ارتفاع رصيد الودائع الأخرى بشكل ملحوظ فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ (١٥٨٧٠,٥) مليار دينار ارتفعت في عام ٢٠١٨ ولتسجل (١٧٥٦١,٧) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (١٠,٦%)، الا ان الودائع الأخرى شهدت انخفاضاً في عام ٢٠١٩ بلغت (١٦٦٧٠,١) مليار دينار وبمعدل منخفض بلغ (٥,٣%-) . وفي عام ٢٠٢٠ فقد بلغ عرض النقد الواسع (١١٩٩٠,٦) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (١٥,٩%) بالمقارنة مع العام السابق وكما هو موضح في الجدول (٢) والشكل (٢) أدناه.

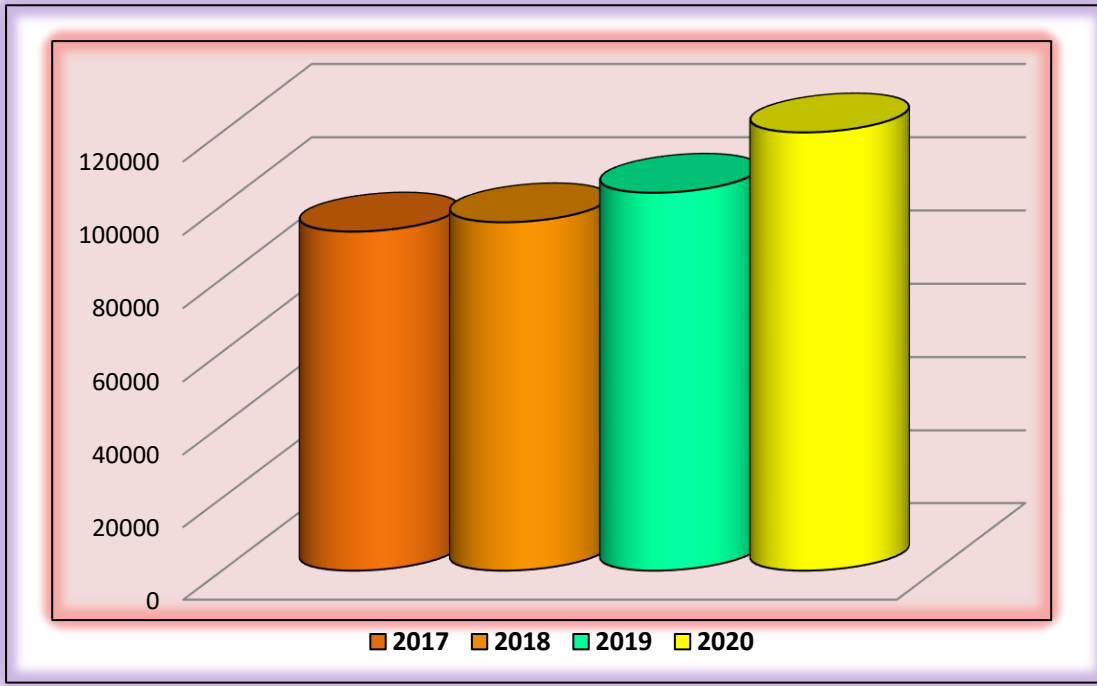
جدول (٢)

مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M٢) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)
(مليار دينار)

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	المكونات
١٠٣٣٥٣,٦	٨٦٧٧١	٧٧٨٢٩	٧٦٩٨٦,٦	عرض النقد بالمفهوم الضيق (M١)
١٩,١	١٠,٣	١,١	—	معدل النمو (%)
١٦٥٥٢,٧	١٦٦٧٠,١	١٧٥٦١,٧	١٥٨٧٠,٥	الودائع الأخرى
(٠,٧)	(٥,٣)	٩,٦	—	معدل النمو (%)
١١٩٩٠,٦	١٠٣٤٤١,١	٩٥٣٩٠,٧	٩٢٨٥٧,١	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M٢)
١٥,٩	٧,٨	٢,٧	—	معدل النمو

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية .

شكل (٢)
عرض النقد بالمفهوم الواسع (M٢) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)



١. سعر الصرف

انتهج البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ سياسة نقدية جديدة من خلال استخدام الادوات الكمية لتحسين سعر صرف الدينار والتخلص من التذبذبات التي كان يعاني منها، وذلك عن طريق تبني نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية التي حققت نجاحات كبيرة في رفع قيمة الدينار العراقي والذي يعد واحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي على النقد الأجنبي والمؤدية إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة، وقد تمكن من توحيد معدلات الصرف إزاء الدينار العراقي من خلال تلبية حاجة السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة ضمن معدلات صرف توازنه ، وقد استمر السعر الرسمي (النافذة) محافظاً على معدله خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٠) بمعدل بلغ (١١٩٠) دينار لكل دولار وذلك بتوظيف عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على مناسيب السيولة المحلية ووضع الفائض النقدي في مساراته السليمة ، إذ أصدر البنك المركزي تعليمات جديدة تقتضي بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة بالشراء في الخارج لتمويل العمليات المصرفية المسموح بها قانوناً لضمان استقرار السعر وتمويل التجارة والعمليات الأخرى. وقد حافظ سعر بيع الدولار وعبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (١١٩٠) دينار لكل دولار حتى

١٧ / ١٢ / ٢٠٢٠ حيث تم اعتماد سعر الصرف الجديد ليبلغ (١٤٥٠) دينار لكل دولار نتيجة للضرورة
المزدوجة التي مر بها اقتصاد العراق والمتمثلة بانتشار جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وليناسب مع
عملية الاصلاح الاقتصادي (اصلاحات الورقة البيضاء)

اما فيما يتعلق بسعر الصرف في السوق المحلية (سعر الصرف الموازي) فقد شهد انخفاضاً فبعد ان
سجل في عام ٢٠١٧ (١٢٥٨) دينار لكل دولار استمر في الانخفاض خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩
ليسجل (١٢٠٨) و (١١٩٦) دينار لكل دولار وبنسبة (-٤%) و (-٠,٩%) ويعزى ذلك الى ارتفاع أسعار
النفط مما أسهم بشكل كبير في ارتفاع واردات العراق من العملة الأجنبية (الدولار) الأمر الذي انعكس على
زيادة لشراء البنك المركزي لعملة الدولار من وزارة المالية. وفي عام ٢٠٢٠ فقد ارتفع ليصل
الى (١٢٣٤) دينار لكل دولار وبمعدل نمو (٣,٢%) عن العام السابق بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض
لها اقتصاد العراق. والجدول (٣) والشكل (٣) يوضحان هذه المؤشرات.

جدول (٣)

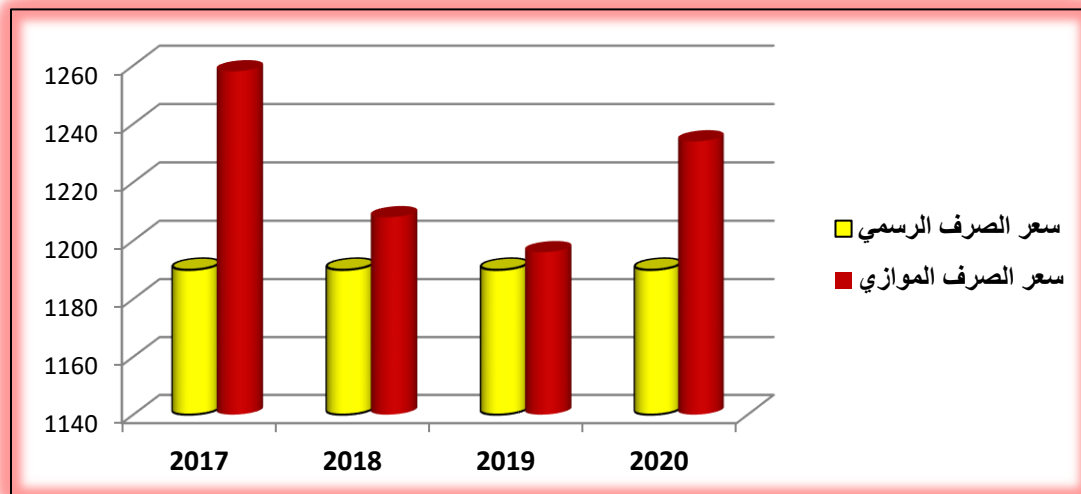
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)
(دينار / دولار)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	معدل النمو سعر الصرف الموازي %
٢٠١٧	١١٩٠	١٢٥٨	-
٢٠١٨	١١٩٠	١٢٠٨	(٤)
٢٠١٩	١١٩٠	١١٩٦	(٠,٩)
٢٠٢٠	١١٩٠	١٢٣٤	٣,٢

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث والنشرة الاحصائية السنوية

شكل (٣)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)



٢. سعر الفائدة

تنفيذاً لاهداف السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي للإسهام بدور حيوي في تحفيز المصارف لدفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص، إذ استمر البنك المركزي بانتهاج سياسة توسعية من خلال المحافظة على استقرار اسعار الفائدة. والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (٤) والشكل (٤) الذي يوضح تلك المؤشرات ويغطي المدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠). إذ سجل سعر الفائدة (سعر السياسة) ما نسبته (٤ %) بهدف تعزيز رصيد المصارف التجارية وتهيئة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريع القطاع الخاص ودعم التنمية. وبالمقابل فقد حافظت أسعار الفائدة على الائتمان الأولي والبالغة (٦%) ، فضلا عن اسعار الفائدة على الائتمان الثانوي لتحافظ على نسبة (٧%) ، الى جانب فائدة مقرض الملجأ الأخير إلى (٧,٥٠ %).

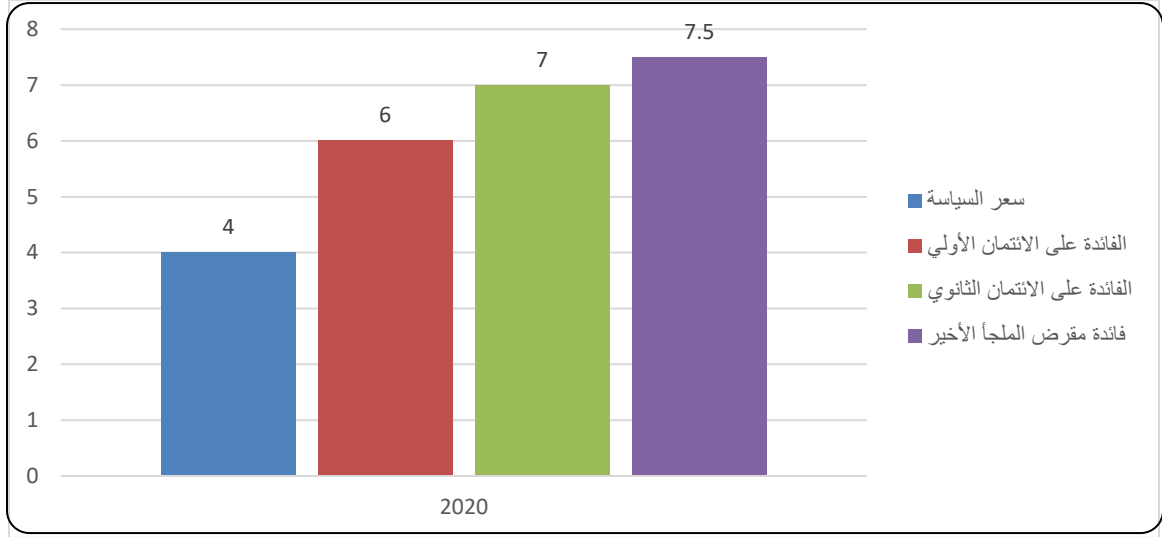
جدول (٤)

معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) (%)

السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المؤشرات				
سعر السياسة	٤	٤	٤	٤
الفائدة على الائتمان الأولي	٦	٤	٦	٦
الفائدة على الائتمان الثانوي	٧	٧	٧	٧
فائدة مقرض الملجأ الأخير	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (٤)
معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي لعام ٢٠٢٠ (%)



ومن جانب آخر فإن لسعر الفائدة آثار عديدة على المتغيرات الاقتصادية فضلاً عن الأثر في الاستثمار. إذ يمتد هذا الأثر ليصل إلى سعر الصرف وميزان المدفوعات وسوق الأوراق المالية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فعند ارتفاع سعر الفائدة ينعكس بانخفاض الطلب على الائتمان والذي يؤثر سلباً في تراجع الاستثمار والإنتاج مما يؤثر بشكل أو بآخر على حركة التجارة الخارجية بجانبها الاستيرادات والصادرات. ومن ثم على المستوى التوازني للدخل ومعدل دخل الفرد.

ومن الجدير بالذكر ان هذه الادوات يوظفها البنك المركزي بهدف نقل اثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن المالي والنقدي واعداد صياغة عناصر المنظومة الاقتصادية لبلوغ مستوى الاداء الاقتصادي المرغوب والقضاء على الضغوط التضخمية.

٣. معدل التضخم وحركة الأسعار

شهد معدل التضخم انخفاضاً ملحوظاً والناجم عن اجراءات السياسة النقدية التوسعية لدعم السيولة المحلية والاستمرار في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، لمعالجة ظاهرة الركود التي عاشها الاقتصاد العراقي جراء الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن اتباع البنك المركزي آلية جديدة أفصحت عن أبعاد متعددة الأهداف والمهام تأتي في مقدمتها هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار الذي انعكس بتراجع معدلات التضخم، فضلاً عن ذلك فقد اسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية في هذا التراجع منها ضعف نمو الأنشطة الاقتصادية وذلك على خلفية وفرة المعروض في ظل ضعف الطلب العالمي وارتفاع قيمة الدولار، والتي انعكست بركود الأسواق والأسعار العالمية لاسيما

أسعار السلع الغذائية بحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) . ففي عام ٢٠١٧ شهدت الاسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار والذي انعكس بتسجيل معدلات تضخم متدنية بلغت (٠,٢%) . اما في عام ٢٠١٨ فقد شهد معدل التضخم ارتفاع طفيف ليسجل (٠,٤%) ، ويعود هذا الارتفاع الى التوسع في الانفاق العام الناجم عن اعمار المناطق المحررة، في حين شهد عام ٢٠١٩ انخفاضاً كبيراً في معدل التضخم ليسجل (- ٠,٢%) وفي عام ٢٠٢٠ فقد شهد معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً ليسجل (٠,٦%) وهذا يعود إلى ارتفاع اسعار السلع الاساسية والناجم عن تغيير سعر صرف الدولار مقابل الدينار في ظل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي لتلبية الطلب الكلي، لذلك يتم اللجوء إلى الاستيرادات لسد هذه الفجوة.

جدول (٥)

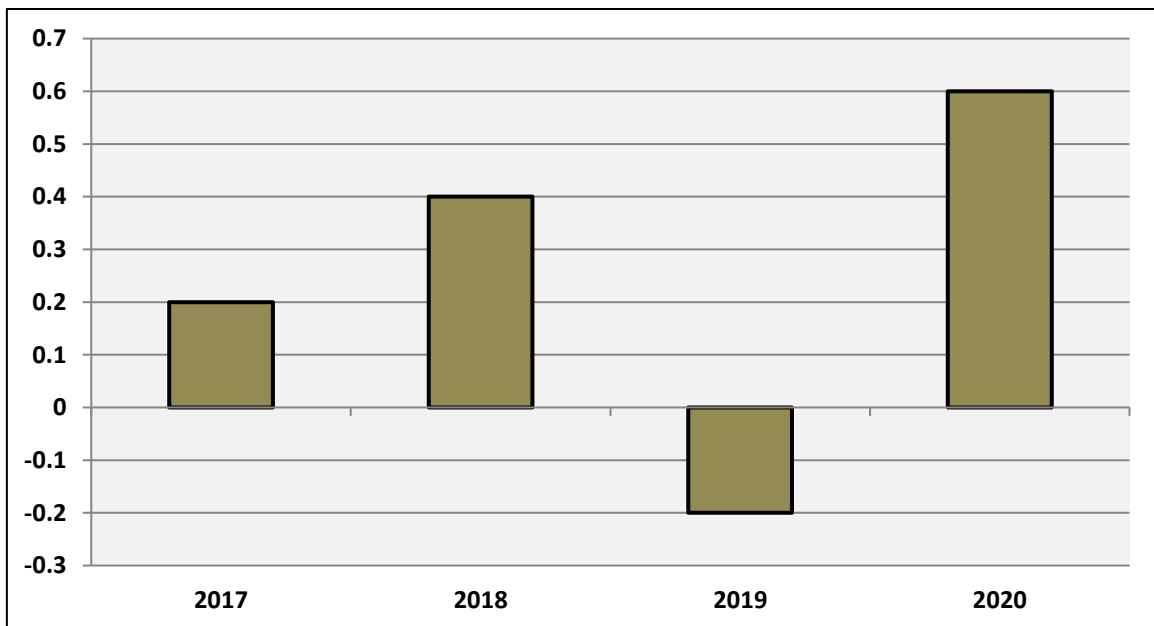
معدل التضخم السنوي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%) (٢٠١٢=١٠٠)

السنة	معدل التضخم (%)
٢٠١٧	٠,٢
٢٠١٨	٠,٤
٢٠١٩	(٠,٢)
٢٠٢٠	٠,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية.

شكل (٥)

معدل التضخم السنوي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)



وعلى مستوى المحافظات فقد شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك تفاوتاً في المحافظات العراقية خلال عام ٢٠٢٠ وكالاتي :-

١. سجلت محافظة (نينوى) أعلى معدل تضخم، إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (٩٦,٦) نقطة خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ والذي بلغ (٩٤,٣) نقطة وبمعدل تغير سنوي بلغت نسبة (٢,٤%) ، وجاء هذا نتيجة للارتفاع الحاصل في أغلب مكونات سلة المستهلك العراقي.

٢. سجلت كل من محافظة (الانبار ، ميسان، كربلاء، النجف) ادنى معدلات تضخم لتبلغ (- ٤,٦ %) و(- ١,٢ %) و(- ٠,٨ %) و (- ٠,٢ %) على التوالي .

٣. في حين شهدت كل من محافظة (القادسية، البصرة) ارتفاعاً طفيفاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، إذ بلغ (١٠٦,٦) و(١٠٦,١) وبمعدل تغير سنوي بلغت نسبة (٠,٣%) و(٠,٨%) على التوالي .

٤. في حين سجلت كل من محافظة (بغداد، بابل) معدلات تضخم متشابهة إذ بلغ (٠,٤%) فضلاً عن محافظة (واسط ، ذي قار) إذ بلغ و (١,٣%) على التوالي. ومحافظة (صلاح الدين، المثنى) إذ بلغ معدل التضخم (٠,٧%) وبالمقابل فقد استقر معدل التضخم في محافظة السليمانية وليبقى الرقم القياسي والبالغ (٩٥,٣) نقطة دون تغيير خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

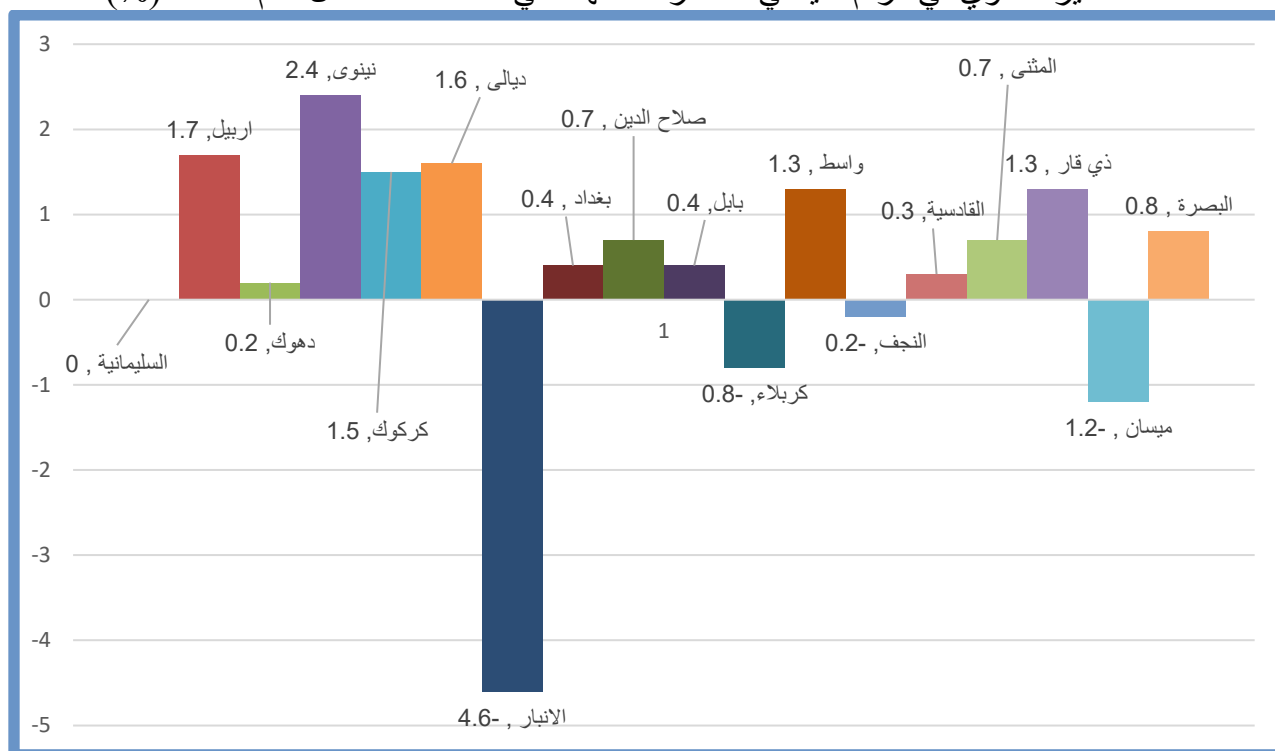
٥. أما على مستوى بقية المحافظات فقد بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠٢٠ في كل من محافظة (ديالى، كركوك، اربيل ، دهوك) (١٠٥,٧) و (١٠٦,٩) و (٩٤,٩) (١٠٠,١) نقط وبمعدل تغير سنوي بلغت نسبة (١,٦%) و (١,٥%) و (١,٧%) و (٠,٢%) مقارنة بعام ٢٠١٩ على التوالي.

جدول (٦)
الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات لعامي (٢٠١٩ و ٢٠٢٠)
(١٠٠=٢٠١٢)

معدل التغير %	الرقم القياسي العام		المحافظات
	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٠,٠	٩٥,٣	٩٥,٣	السليمانية
١,٧	٩٤,٩	٩٣,٣	اربيل
٠,٢	١٠٠,١	٩٩,٩	دهوك
٢,٤	٩٦,٦	٩٤,٣	نينوى
١,٥	١٠٦,٩	١٠٥,٣	كركوك
١,٦	١٠٥,٧	١٠٤	ديالى
-٤,٦	١٠٦,٨	١١١,٩	الانبار
٠,٤	١١٤,٦	١١٤,٢	بغداد
٠,٧	١٠٢,٣	١٠١,٦	صلاح الدين
٠,٤	١٠٠,٨	١٠٠,٤	بابل
-٠,٨	١٠٨,٠	١٠٨,٩	كربلاء
١,٣	١٠٧,٤	١٠٦,٠	واسط
-٠,٢	١٠٥,٩	١٠٦,١	النجف
٠,٣	١٠٦,٦	١٠٦,٣	القادسية
٠,٧	١١١,٦	١١٠,٨	المنثى
١,٣	١٠٧,١	١٠٥,٧	ذي قار
-١,٢	١٠٠,٣	١٠١,٥	ميسان
٠,٨	١٠٦,١	١٠٥,٣	البصرة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية.

شكل (٦)
معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المحافظات خلال عام ٢٠٢٠ (%)



الفصل الثاني

واقع الجهاز المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

يعود العمل المصرفي في العراق إلى القرن السادس عشر. ق.م، إذ كان منح القروض وقبول الودائع تتم في هياكل بابل إلا إن الصيرفة الحديثة تأخر ظهورها في العراق إلى نهاية القرن التاسع عشر، مع ضعف الدولة العثمانية من جهة وتغلغل النفوذ الانكليزي من جهة أخرى، إذ شجع الانكليز على فتح مصرف لهم في بغداد عام ١٨٩٠ وكان فرعاً للمصرف العثماني، وبعدها افتتح المصرف الشرقي البريطاني فرعاً له في بغداد ثم تلاه فتح فروع أخرى في عدة مدن عراقية ، الا إن البداية الحقيقية للعمل المصرفي تمثلت بتأسيس مصرف الرافدين في ١٩ مارس ١٩٤١ ، ثم تلاه تأسيس عدد من المصارف العراقية إلى جانب الفروع الأجنبية وهي المصرف الوطني العراقي عام ١٩٤٧ (البنك المركزي حالياً) والمصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد ، وفي عام ١٩٦٤ تم تأميم المصارف العاملة في العراق مع فروع المصارف الأجنبية وآلت ملكيتها للحكومة، وترتب على عملية التأميم إجراءات عدة منها دمج المصارف التجارية في أربع مجموعات في بادي الأمر ومن ثم إلى مجموعتين وأخيراً في مجموعة واحدة ، مما جعل الجهاز المصرفي العراقي مكون من مصرف تجاري واحد وهو مصرف الرافدين واستمر ذلك حتى نهاية عام ١٩٨٨ ، إذ صدر قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٨ والذي بموجب تم تأسيس مصرف الرشيد برأس مال قدره (١٠٠) مليون دينار دفع بالكامل، وبعد حرب الخليج الثانية صدر القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩١ الذي بموجب عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ وبمقتضاه أجازت الشركات المساهمة في ظل إحكام قانون الشركات تأسيس مصارف خاصة لدعم ورفع سقف النقد في العراق وتزامن ذلك مع الحصار المفروض على العراق عام ١٩٩٠ لكي تكون هذه المصارف رديفاً للمصارف الرسمية ، وفي عام ٢٠٠٣ بدأت المصارف التجارية الخاصة بالتوسع والانتشار إذ بلغ عددها (١٦) مصرفاً ، وكانت التوقعات تشير إلى إغلاق المصارف الضعيفة وخلق اندماجات اكبر بين المصارف لزيادة قدرتها على المنافسة لاسيما بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ غير إن الواقع يشير إلى عكس ذلك إذ اقتصر الاستثمار المصرفي على بعض مصارف ولم يحصل اندماج فيما بينها ، واستمرت الزيادة حتى وصل العدد الى (٧٣) مصرفاً عام ٢٠١٩ ، منها (٧) مصارف حكومية تتوزع بين مصارف تجارية وأخرى متخصصة الى جانب المصارف التجارية الخاصة والبالغة (٦٦) مصرفاً تجارياً منها (٢٤) مصرفاً محلياً و(١٦) مصرف تجاري أجنبي و(٢٦) مصرف إسلامي منها (٢٤) مصرف إسلامي محلي و(٢) مصارف إسلامية أجنبية ، فضلاً عن افتتاح فروعاً لها في مناطق متفرقة من العاصمة او المحافظات إذ بلغ عدد الفروع (٨٨٨) منها (٤٣٤)

فرع للمصارف الحكومية شكلت ما نسبته (٤٨,٩٪) من مجموع الفروع، بينما بلغ عدد فروع المصارف التجارية الخاصة (٤٥٤) شكلت ما نسبته (٥١,١٪) من مجموع الفروع وتوزعت فروع المصارف بنسبة (٣٧٪) في بغداد و(٦٣٪) في المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية. اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق (٧٦) مصرفاً منها (٧) مصارف حكومية موزعة الى (٣) مصارف تجارية و(٣) مصارف متخصصة ، ومصرف اسلامي واحد. مقابل (٦٩) مصرفاً خاصاً، وهي موزعة الى (٢٧) مصرفاً اسلامياً محلياً و(٢٤) مصرفاً تجارياً محلياً و(١٦) مصرفاً اجنبياً و(٢) مصارف اسلامية اجنبية.

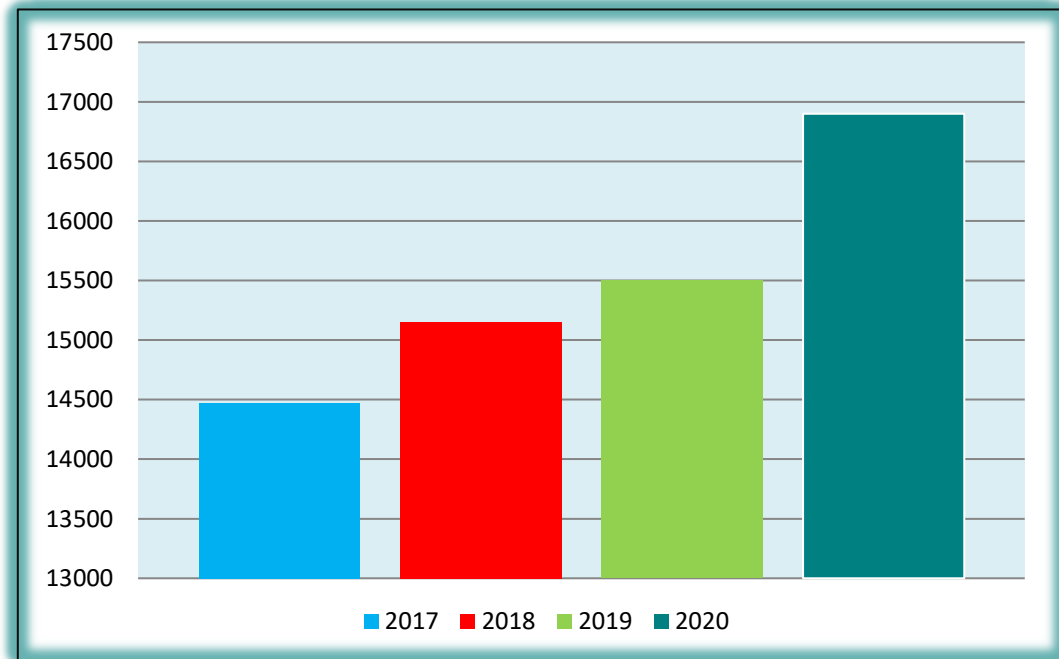
ومن بيانات الجدول (٧) الذي يوضح تطور رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق خلال المدة (٢٠١٧ – ٢٠٢٠) ، فبعد ان سجل إجمالي رأس المال للمصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام ٢٠١٧ بحدود (١٤٤٧٤,٥) مليار دينار وهي موزعة بين المصارف الحكومية بواقع (٣٣٧٦,٦) مليار دينار وللمصارف الخاصة (١١٠٩٧,٩) مليار دينار، استمرت بالتزايد لتسجل في عام ٢٠١٩ (١٥٥٠١,٣) مليار دينار منها (٣٥٠١,٦) مليار دينار للمصارف الحكومية شكلت ما نسبته (٢٢,٦%) من إجمالي رؤوس الأموال في حين بلغت رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة (١١٩٩٩,٧) مليار دينار شكلت ما نسبته (٧٧,٤%) من إجمالي رؤوس الأموال، وفي عام ٢٠٢٠ فقد بلغ إجمالي رؤوس الاموال للمصارف العاملة (١٦٩٠٠) مليار دينار وهي موزعة الى (٤٣٠٠) مليار دينار تعود للمصارف الحكومية لتشكل نسبة (٢٥,٤%) من إجمالي رؤوس الاموال، و (١٢٦٠٠) مليار دينار للمصارف الخاصة ولتشكل نسبة (٧٤,٦%) وتعود هذه الزيادة إلى استجابة المصارف التجارية لتعليمات ولوائح البنك المركزي والمتضمنة زيادة رؤوس أموالها ليكون الحد الأدنى (٢٥٠) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات ابتداء من ٢٠١٠ / ٦ / ٣٠ إذ استجابة أكثر من (٦٠%) من المصارف التجارية الخاصة لقرار البنك المركزي ، مع امكانية تحويل شركات التحويل المالي إلى مصارف إسلامية خاصة، بهدف توسيع المصارف التجارية الخاصة لإعمالها للحصول على أعلى تصنيف ائتماني وتحقيق ارباحاً انعكست ايجابياً على حقوق المساهمين، في حين مازالت رؤوس أموال المصارف التجارية الحكومية في مستوياتها ولم تصل إلى سقف الزيادة المقررة والبالغة (٤٠٠) مليار دينار لمصرف الرافدين و(٣٠٠) مليار دينار لمصرف الرشيد و(٢٠٠) مليار دينار للمصارف المتخصصة.

جدول (٧)
تطور رؤوس أموال المصارف العاملة للقطاعين الحكومي والخاص للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)
(مليار دينار)

التفاصيل	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الأهمية النسبية (%) ٢٠٢٠
مجموع رؤوس أموال المصارف	١٤٤٧٤,٥	١٥١٥١,٣	١٥٥٠١,٣	١٦٩٠٠	١٠٠
مصارف حكومية	٣٣٧٦,٦	٣٤٠١,٦	٣٥٠١,٦	٤٣٠٠	٢٥,٤
مصارف خاصة	١١٠٩٧,٩	١١٧٤٩,٧	١١٩٩٩,٧	١٢٦٠٠	٧٤,٦

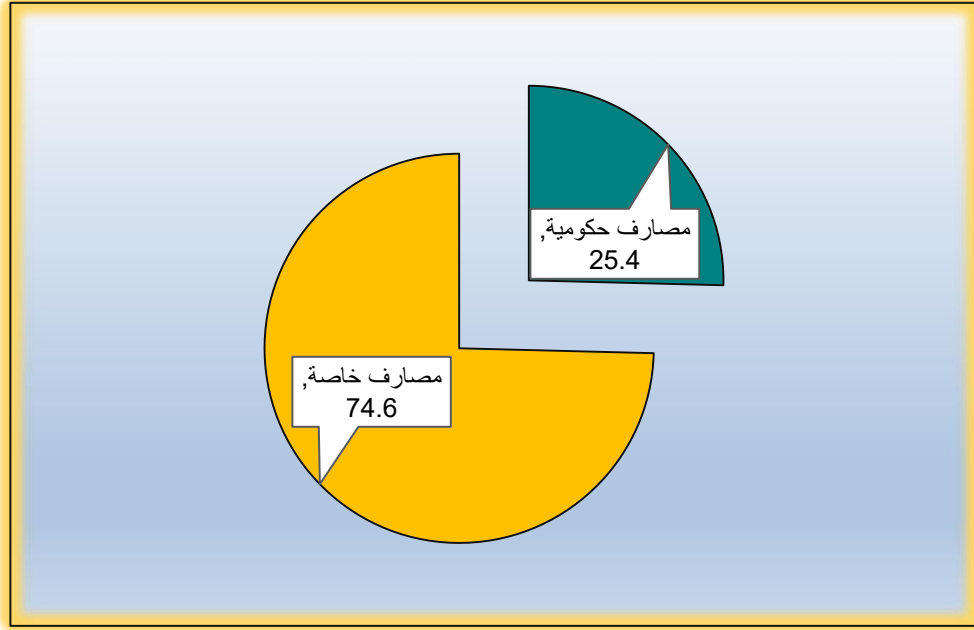
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (٧)
مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة للقطاعين الحكومي والخاص للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)



شكل (٨)

الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة للقطاعين الحكومي والخاص لعام ٢٠٢٠ (%)



ولتتبع تطور الميزانية العمومية للمصارف التجارية العاملة في العراق ، فمن جانب الموجودات والتي توضح كيفية استثمار الأموال لتنفيذ عمليات المصرف والتي تقسم إلى موجودات ثابتة وموجودات (سائلة) متداولة استناداً إلى استخداماتها وطبيعتها، والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (٨) والشكل (٩) ، اذ يوضح إن إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق بلغ (١٣٣٢٥٤,١) مليار دينار عام ٢٠١٩ بعد إن كانت (١٢٣١٧١,٢) مليار دينار عام ٢٠١٨ وبنسبة ارتفاع (٨,٢) % ، واستمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظاً على مركز الصدارة بنسبة (٧٨,٧) % من إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق ، في حين بلغت الأهمية النسبية للمصارف الخاصة (٢١,٣) % من إجمالي الموجودات عام ٢٠١٩ ، بالمقابل ارتفع رصيد الموجودات للمصارف الحكومية إلى (١٠٤٨٧٤,٢) مليار دينار عام ٢٠١٩ وبنسبة ارتفاع بلغت (١٠,٣) % عما كانت عليه في عام ٢٠١٨ والبالغ رصيدها (٩٥٠٦١,٦) مليار دينار، في حين ارتفع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة من (٢٨١٠٩,٦) مليار دينار عام ٢٠١٨ إلى (٢٨٣٧٩,٩) مليار دينار عام ٢٠١٩ ، اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ إجمالي الموجودات بحدود (١٣٨٤٦٨,٩) مليار دينار وهي موزعة على المصارف الحكومية وباهمية نسبية بلغت (٧٨,٥) % والمصارف الخاصة وبنسبة (٢١,٥) % على الرغم من زيادة عدد المصارف وافتتاح فروع جديدة للمصارف القائمة، الا ان هناك ضعف في إدارة المصارف لاستثمار أموالها بسبب انحرافها عن عملها

الرئيسي والمتمثل بتقديم الائتمان للمشروعات والإفراد لدعم أنشطة الاقتصاد الحقيقي والاكتفاء في الاستثمار ببيئة آمنة كأدوات السياسة النقدية والمضاربة في مزاد العملة.

جدول (٨)

تطور موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

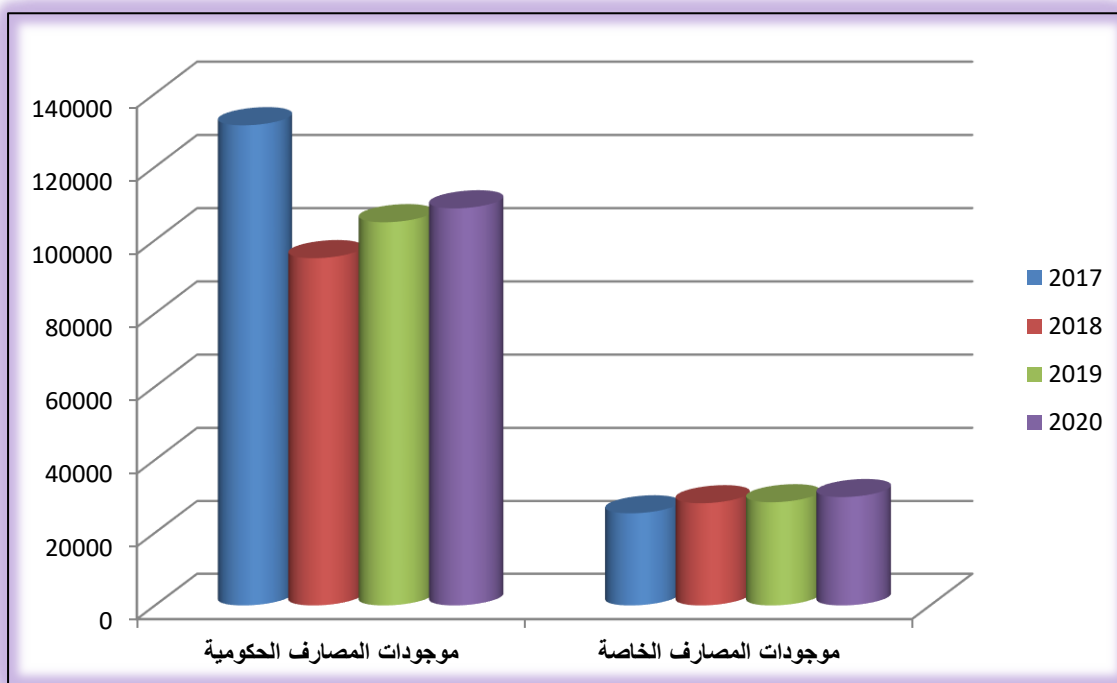
(مليار دينار)

التفاصيل	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الأهمية النسبية (%) ٢٠٢٠	نسبة التغير (%) ٢٠٢٠
موجودات المصارف الحكومية	١٣١٣٥٤,٩	٩٥٠٦١,٦	١٠٤٨٧٤,٢	١٠٨٦٦٥,٢	٧٨,٥	٣,٨
موجودات المصارف الخاصة	٢٥٣٣٦,٣	٢٨١٠٩,٦	٢٨٣٧٩,٩	٢٩٨٠٣,٧	٢١,٥	٥,٠٢
إجمالي الموجودات	١٥٦٦٩١,١	١٢٣١٧١,٢	١٣٣٢٥٤,١	١٣٨٤٦٨,٩	١٠٠	٤,٠٤

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (٩)

موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)



إما جانب المطلوبات والتي تمثل الودائع الجزء الأكبر من مطلوبات المصرف كونه يتعامل بأموال الغير والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (٩) والشكل (١٠) يتضح بان هناك تطورات ايجابية في إجمالي الودائع خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)، فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ بحدود (٦٧٠٤٨,٦) مليار دينار، استمرت في الارتفاع في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ إذ بلغت (٧٦٨٩٣,٩) و (٨٢١٠٦,٥) و(٨٤٩٢٤,٢) مليار دينار على التوالي ، ويعود هذا الارتفاع إلى عودة المصارف لممارسة اعمالها التقليدية والتي توقفت بسبب احتلال العصابات الارهابية للمناطق التي تعمل فيها ، فضلاً عن قيام الحكومة بتوطين رواتب الموظفين لدى المصارف الحكومية والخاصة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الودائع بشكل ملحوظ واستحوذت المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من ودائع الجهاز المصرفي وبنسبة مساهمة بلغت في عام ٢٠٢٠ (٨٧,٤ %) من إجمالي الودائع للمدة ذاتها على الرغم من قلة عدد المصارف الحكومية إذ لم يتجاوز (٧) مصارف وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع لدى هذه المصارف، يعزى ذلك الى ان المصارف الحكومية مضمونه من قبل الحكومة كونها تابعه إلى وزارة المالية فضلاً عن قيام المؤسسات الحكومية بإيداع أموالها لدى هذه المصارف، بالمقابل نجد ان نصيب مساهمة المصارف التجارية الخاصة من إجمالي الودائع لم يتجاوز (١٢,٦ %) بالرغم من كونها تشكل أكثر من (٨٩ %) من الجهاز المصرفي التجاري في العراق وتمتلك اكثر من (٨٧%) من رؤوس اموال الجهاز المصرفي، ما يعكس ضعف ثقة الأفراد والشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية بالمصارف التجارية الخاصة.

جدول (٩)

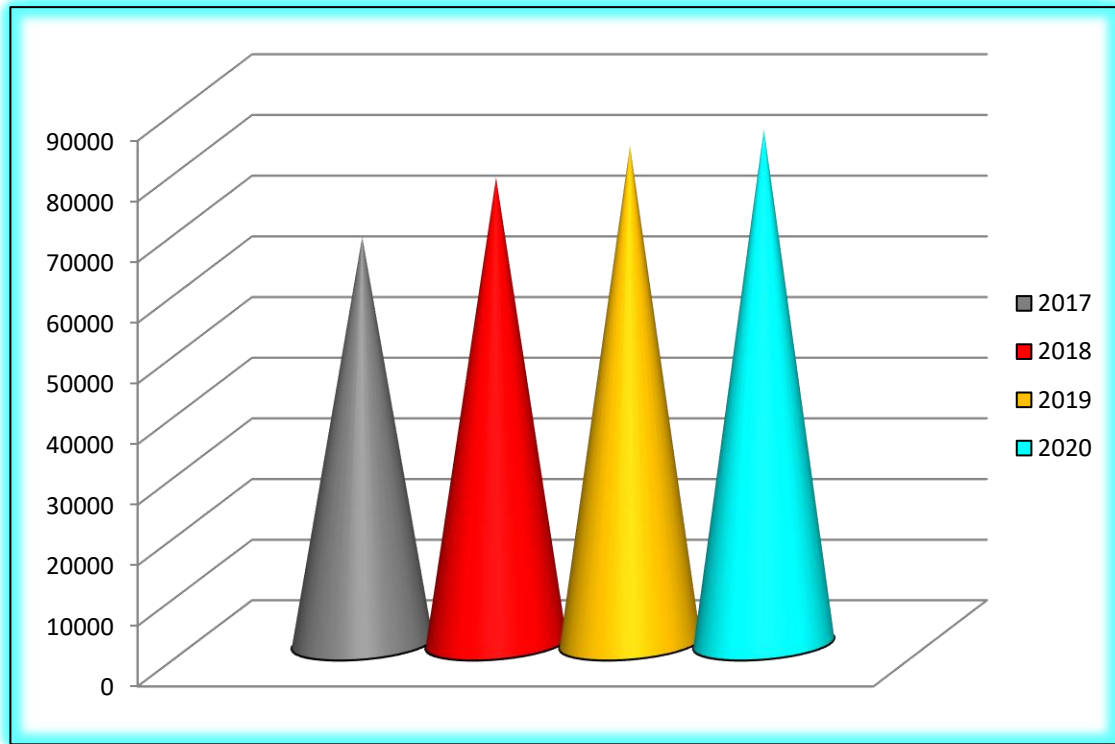
الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

التفاصيل	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الأهمية النسبية ٢٠٢٠ (%)
الودائع لدى المصارف الحكومية	٥٨٤٩٢,٥	٦٦٠٩٥,١	٧١٣٨٣,٤	٧٤٢٢١,٧	٨٧,٤
الودائع لدى المصارف الخاصة	٨٥٥٦,٢	١٠٧٩٨,٨	١٠٧٢٣,٣	١٠٧٠٢,٥	١٢,٦
إجمالي الودائع	٦٧٠٤٨,٦	٧٦٨٩٣,٩	٨٢١٠٦,٥	٨٤٩٢٤,٢	١٠٠

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (١٠)
اجمالي الودائع لدى المصارف للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)



الفصل الثالث

تقييم السياسة النقدية والمصرفية للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

أولاً: تقييم السياسة النقدية للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

تحظى السياسة النقدية بأهمية بالغة في الفكر الاقتصادي المعاصر، لاسيما الإجراءات التي تتخذها الحكومة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي يأتي في مقدمتها دفع عجلة النمو الاقتصادي أو الحد من التضخم وذلك باستعمال أدوات يوظفها البنك المركزي من أجل تحقيق ذلك، إذ تستهدف السياسة النقدية الوصول إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، والذي يعد واحداً من بين الأهداف التي تسعى لبلوغها، الى جانب تحقيق مستوى مرغوب من التشغيل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فضلاً عن التوازن في ميزان المدفوعات وبهذه الأبعاد يكتمل المربع السحري (لكالدور) الذي يوضح الصورة التي تسعى السياسات الاقتصادية الكلية لبلوغها وتأتي في مقدمتها السياسة النقدية، ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات على وعي تام بمسؤوليتها في تحقيق التنمية واستقرار الاقتصاد الكلي ومستعدة للتدخل الاقتصادي بشتى أنواع أدوات السياسة الاقتصادية لكبح الاختلالات التي تنتاب النشاط الاقتصادي .

ويمكن تمثيل أهداف المربع بالآتي: -

١. النمو الاقتصادي

اذ يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الاجمالي كأداة لقياس النمو، وحسب كالدور فإن معدل النمو الاقتصادي ينبغي ان يصل الى نسبة (٦%) سنوياً ، إذ ان البحث عن النمو الاقتصادي يعد الهدف الأكثر اهمية ومن ثم زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، وبما يسمح من تحقيق معدلات نمو تفوق الزيادة في معدلات نمو السكان، الى جانب الحفاظ على الموارد الاقتصادية وعدم استنزافها بغية الحد من التلوث البيئي.

٢. التشغيل الكامل

حسب كالدور ينبغي ان تصل البطالة الى معدلاتها الطبيعية، اذ يشير التشغيل الى زيادة فرص العمل وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف وبما يسمح من تدنية معدلات البطالة ، فمفهوم التشغيل الكامل يشير إلى اقصى انتفاع من الطاقات الإنتاجية في المجتمع وضمن المعدلات الطبيعية للبطالة.

٣. التحكم في التضخم

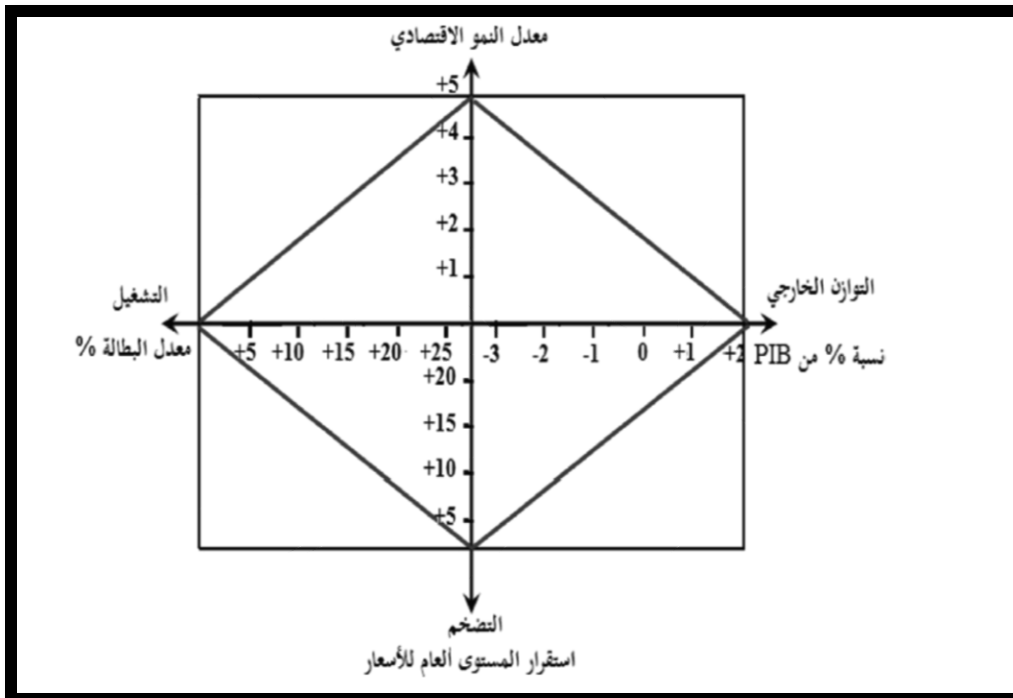
الذي يعبر عنه الارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، يرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي (صفر %)، إذ أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

٤. البحث عن التوازن الخارجي

يعبر عنه كالدور بالاستيراد والتصدير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فاختلال ميزان المدفوعات - الذي يعبر في الغالب عن حالة العجز- يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما ينعكس سلباً على التوازنات الداخلية وعلى المبادلات الاقتصادية.

وتقاس فاعلية أي سياسة اقتصادية كلية إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف اعلاه والتي يمكن توضيحها بالرسم التخطيطي رباعي الرؤوس ويضم الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية وكما موضح بالشكل (١١).

شكل (١١)
المربع السحري كالدور



إذ يمثل الوضعية الاقتصادية للبلاد على امتداد سنوات مختلفة، من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة.

وهناك إتجاهان للسياسة النقدية ترتبط بأهداف مربع كالدور وهما الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة النقدية التوسعية، ويظهر هذا الاتجاه عندما تظهر بوادر بانكماش النشاط الاقتصادي ، ومن ثم لا بد من اجراءات نقدية تعمل على زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومكافحة البطالة، ويتم ذلك عن طريق زيادة المعروض النقدي، من خلال عملية الشراء في السوق المفتوحة أو تخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، مما ينعكس زيادة المداخيل التي يخصص جزء منها للإستهلاك ، إما الاتجاه الانكماشية يسمى بالسياسة النقدية الانكماشية ، ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون الهدف منها الحد من التضخم أو تخفيض العجز في التوازن الخارجي، وذلك عن طريق تخفيض المعروض النقدي، من خلال عملية البيع في السوق المفتوحة أو رفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني.

وعند تطبيق مربع كالدور على المؤشرات الاقتصادية لاقتصاد العراق يتضح بأن معدل النمو الاقتصادي والذي يستدل عليه من التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، فبعد ان شهد تحسن في عام ٢٠١٨ ليحقق معدل نمو بحدود (٢١,٣ %) بالمقارنة مع عام ٢٠١٧ ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، فضلاً عن تخفيض الإنفاق العسكري بسبب انتهاء العمليات ضد التنظيمات الإرهابية، الا انه انخفض في عام ٢٠١٩ ليصل الى (٢,٧ %). وفي عام ٢٠٢٠ فقد حقق تراجع كبير في معدل النمو ليصل الى (- ٢٠,٤ %) ويعود ذلك الى الازمة المزدوجة التي تعرض لها اقتصاد العراق.

إما فيما يخص نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ في عام ٢٠١٨ بحدود (١٩ %) ، الا انه ارتفع في عام ٢٠١٩ ليصل الى (٢٦,٦ %) ، والملاحظ إن نسبة الميزان التجاري الى الناتج حافظت على معدلات موجبة (فائض) خلال المدة (٢٠١٧-٢٠١٩) وهذا ناجم عن ضغط النفقات بسبب السياسة المالية التي انتهجتها الحكومة كنتيجة للانخفاض الحاصل في الإيرادات وليس ناتج عن تنوع في الصادرات الأخرى، فضلاً عن الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الاجمالي بسبب التحسن النسبي لأسعار النفط العالمية. اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغت نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي (١٧,٦ %).

إما معدلات التضخم فقد سجلت خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) معدلات تضخم طبيعية إذ تراوحت ما بين (٠,٢ %) و (٠,٦ %)، وهذا يؤكد استمرار السلطة النقدية باتخاذ اجراءات من شأنها المحافظة على قيمة العملة المحلية من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، إذ يعد السيطرة على التضخم من أولويات البنك

المركزي ، ليستمر بالانخفاض ليصل الى (- ٠,٢ %) في عام ٢٠١٩. وفي عام ٢٠٢٠ فقد سجلت معدلات التضخم بحدود (٠,٦ %)

إما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد سجلت معدلات متقاربة خلال المدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) والبالغة (١٣,٨ %) ويعزى ذلك الى اولويات الاستهداف بالنسبة للسلطة النقدية للتضخم فضلاً عن تراجع مقومات البيئة الاستثمارية في ايجاد المناخ الاستثماري الملائم ليشجع المستثمرين للدخول الى سوق الاستثمار والإنتاج، الى جانب التلكؤ في نسب التنفيذ للمشاريع الاستثمارية ناهيك عن ضعف دور القطاع الخاص في توليد فرص عمل مدرة للدخل.

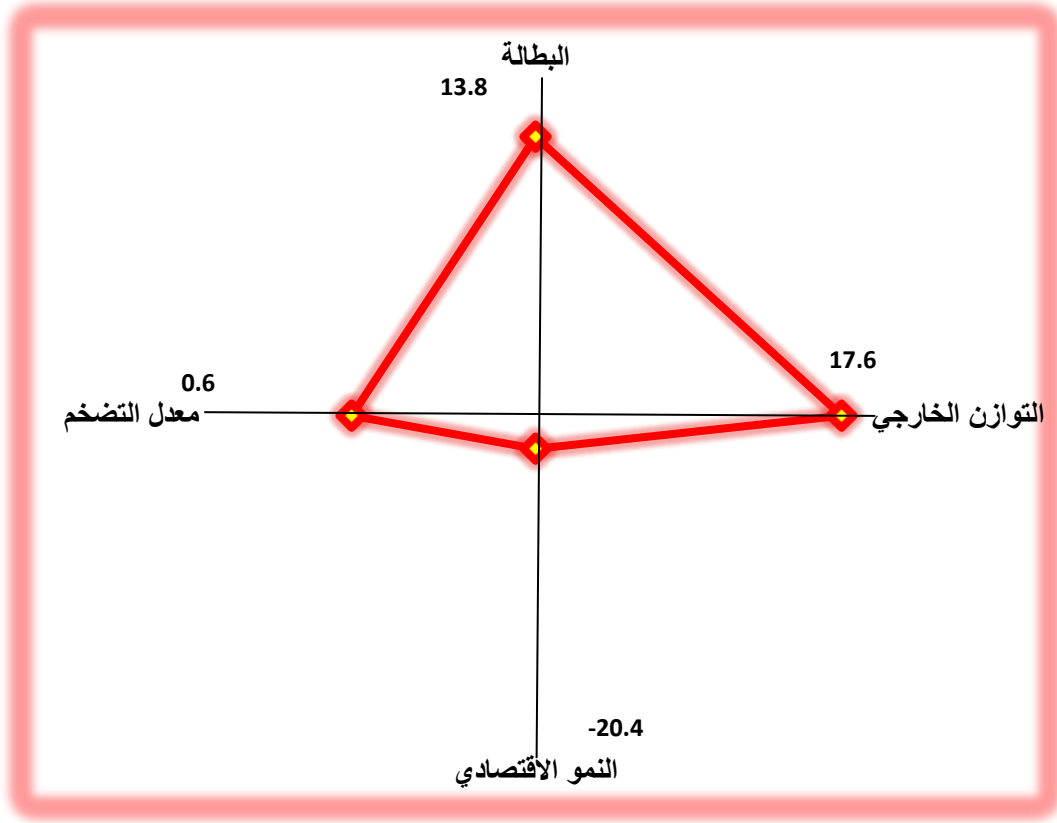
نستنتج مما تقدم وبالاتماد على الجدول (١٠) إن السلطة النقدية نجحت خلال المدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) في بلوغ هدفها النهائي والمتمثل في الحفاظ على مستويات مقبولة للأسعار وتحقيق فائض في الميزان التجاري وذلك عن طريق الأداة المباشرة للسلطة النقدية (عمليات السوق المفتوحة)، إلا ان تحقيق بقية الاهداف لا تزال بعيدة عن ذلك كخفض لمعدلات البطالة وتحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام .

جدول (١٠)
المؤشرات الاقتصادية لمربع كالدور للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) (%)

معدل البطالة (*)	معدل التضخم	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج	معدل النمو الاقتصادي	المؤشرات السنة
١٣,٨	٠,٢	١١	١٢,٥	٢٠١٧
١٣,٨	٠,٤	١٩	٢١,٣	٢٠١٨
١٣,٨	(٠,٢)	٢٦,٦	٢,٧	٢٠١٩
١٣,٨	٠,٦	١٧,٦	(٢٠,٤)	٢٠٢٠

المصدر: تم التقدير بالاتماد على البيانات المتاحة لمؤشرات اهداف السياسة النقدية.

شكل (١٢)
مربع كالدور للاقتصاد العراقي خلال عام ٢٠٢٠ (%)



ثانياً:- تقييم الجهاز المصرفي للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

١. مؤشرات العمق المالي

يمثل هذا المؤشر مدى تطور النظام المصرفي من خلال التعرف على مستوى تطور اداء المؤسسات المالية والمصرفية تنوع خدماتها وتوفير رؤوس الاموال التي يمكن ان تطرحها للإقراض لصالح القطاع الخاص مما يزيد فرص الحصول على الخدمات المالية والائتمانية الامر الذي يعكس تطور القدرة التنافسية للجهاز المصرفي في اي بلد من خلال تهيئة السيولة المحلية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، ان ارتفاع مؤشر العمق المالي يوفر امكانية افضل لتحويل توجيهات البنك المركزي الى الانشطة الاقتصادية جميعها وبما يعزز من فاعلية السياسة النقدية المرتبطة بدرجة العمق المالي ، اما اذا كانت هذه النسبة متواضعة كما هو الحال في معظم الدول النامية (لعدم توفر اجهزة الائتمان المصرفي المتطورة) فان تأثير السياسة النقدية سيكون قليل وغير فاعل في تحقيق اهدافها مما يعني انخفاض تأثيرها على الانشطة الاقتصادية.

الى جانب ذلك فان هذا المؤشر يوضح العلاقة بين المدخرات والاستهلاك اذ ان انخفاض نسبة المؤشر تعني زيادة ما مخصص لأغراض الاستهلاك على حساب الادخار ، اي زيادة العملة في التداول على حساب الودائع الادخارية طالما ان العملة في التداول تمثل طلب كل من الحكومة والجمهور عليها لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية من السوق والجزء المتبقي سيتوجه نحو الاكتناز، وكلما كانت نسبة الودائع الى عرض النقد اكبر كلما دل ذلك على زيادة نسبة الادخار على الاستهلاك من جهة وقدرة البنك المركزي على التأثير في الانشطة الاقتصادية من خلال السياسة النقدية ، ومن اهم مؤشرات العمق المالي:-

المؤشر الاول: - مؤشر المجملات النقدية / الناتج المحلي الاجمالي

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة او نسبة عرض النقد في الاقتصاد، ويضم عرض النقد عدة مفاهيم منها المفهوم الضيق (M1) والواسع (M2) والواسع (M3) والتي تعد من اهم المجملات النقدية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالناتج المحلي والاسعار واسعار الصرف والفائدة، فضلاً عن استخدام هذه المقاييس لبيان الحجم الحقيقي للقطاع المصرفي وينقسم الى ثلاث مؤشرات.

أ. مؤشر عرض النقد بالمفهوم الضيق نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ويعبر هذا المؤشر على مدى تطور العادات المصرفية.

نسبة عرض النقد = M1 / GDP

ب. مؤشر عرض النقد بالمفهوم الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي ويسمى هذا المؤشر بنسبة الاجمالي النقدي وهذا المؤشر يعبر عن مدى المرونة والعمق في القطاع المالي فانخفاض هذه النسبة يدل على وجود مرونة وعمق في القطاع المالي

نسبة عرض النقد = M2 / GDP

جدول (١١)

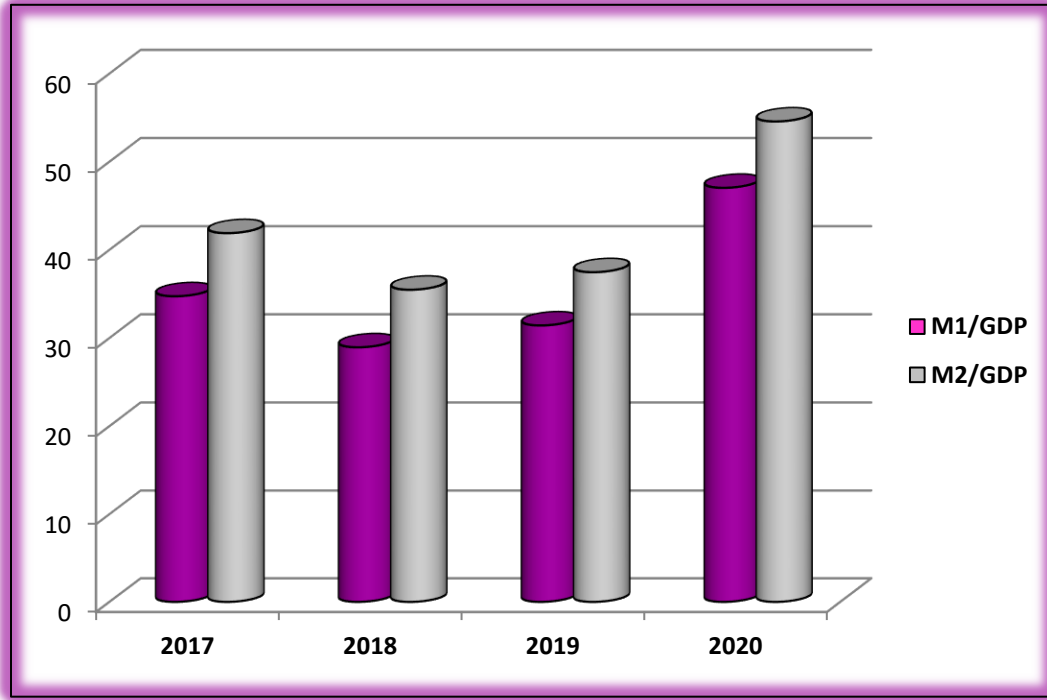
المجملات النقدية (عرض النقد الضيق والواسع) / الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) (مليار دينار)

السنة	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالاسعار الجارية	M1/GDP (%)	M2/GDP (%)
٢٠١٧	٧٦٩٨٦,٦	٩٢٨٥٧,١	٢٢١٦٦٥,٧	٣٤,٧٣	٤١,٨٩
٢٠١٨	٧٧٨٢٩	٩٥٣٩٠,٧	٢٦٨٩١٨,٩	٢٨,٩٤	٣٥,٤٧
٢٠١٩	٨٦٧٧١	١٠٣٤٤١,١	٢٧٦١٥٧,٩	٣١,٤٢	٣٧,٤٦
٢٠٢٠	١٠٣٣٥٣,٦	١١٩٩٠,٦	٢١٩٧٦٨,٨	٤٧,٠٣	٥٤,٥٦

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الارقام القياسية

شكل (١٣)

نسب المساهمة لعرض النقد للمفهوم الضيق والواسع الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)



ونلاحظ من خلال الجدول (١١) ان نسبة عرض النقد بالمعنى الضيق (M١) الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ارتفع خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) اذ بلغ (٣٤,٧٣ ، ٢٨,٩٤ ، ٣١,٤٢ ، ٤٧,٠٣ %) على التوالي، ويعود ذلك الى ارتفاع العملة خارج المصارف على حساب الودائع، ومن ثم زيادة نسبة الاستهلاك على الادخار وهذا ان دل انما يدل على تخلف العادات المصرفية، فضلاً عن عزوف المؤسسات الحكومية على ايداع اموالها لدى المصارف الخاصة.

اما مؤشر عرض النقد بالمعنى الواسع (M٢) الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) نلاحظ من الجدول (١١) هناك ارتفاع في نسبة هذا المؤشر اذ بلغت (٤١,٨٩ ، ٣٥,٤٧ ، ٣٧,٤٦ ، ٥٤,٥٦ %) على التوالي للمدة ذاتها مما يدل على انخفاض مرونة وعمق القطاع المالي في العراق مما يؤثر سلباً على الاوضاع الاقتصادية ويحد من قدرة البنك المركزي في نقل الاثر الى الانشطة الاقتصادية من خلال السياسة النقدية.

المؤشر الثاني: - مؤشر تطور الودائع

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تعبر عن حجم التعامل المصرفي كما يعد مقياس نوعي للعمق المالي وان اي توسع في حجم التعامل المصرفي يفترض وجود مؤسسات مالية وسيطة ومتطورة على نحو معقول، ومؤشر تطور الودائع هو عبارة عن اجمالي الودائع مقسوماً على الناتج المحلي الاجمالي مضروب في ١٠٠.

وان اي ارتفاع في نسبة هذا المؤشر يؤدي الى زيادة التعامل المصرفي ومن خلال تتبع نسبة هذا المؤشر للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) والتي توضحها بيانات الجدول (١٢) اذ يتضح بان هناك تذبذب واضح في نسبة هذا المؤشر، فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ مل نسبته (٣٠,٢٥ %) ، ارتفعت بشكل طفيف خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لتسجل ما نسبته (٢٨,٥٩ %) و(٢٩,٧٣ %) على التوالي ، وتعزى هذه الزيادة الى التوجهات الرامية بتوطين رواتب الموظفين لدى المصارف التجارية الحكومية والاهلية ، وفي عام ٢٠٢٠ فقد سجلت ما نسبته (٣٨,٦٤ %) وفي المجمل لاتزال هذه النسبة دون المستوى المطلوب وهذا يؤشر على عدم ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي والناجم عن ضعف الوعي المصرفي ، وتفضيل الاحتفاظ بالنقود لتلبية المتطلبات اليومية ، فضلا عن عدم قدرة المؤسسات المصرفية من تعبئة وجذب هذه المدخرات او استخدامها في تراكم الاصول ، الامر الذي يعكس ضعف المساهمة في التحفيز على دعم الانشطة الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي .

جدول (١٢)

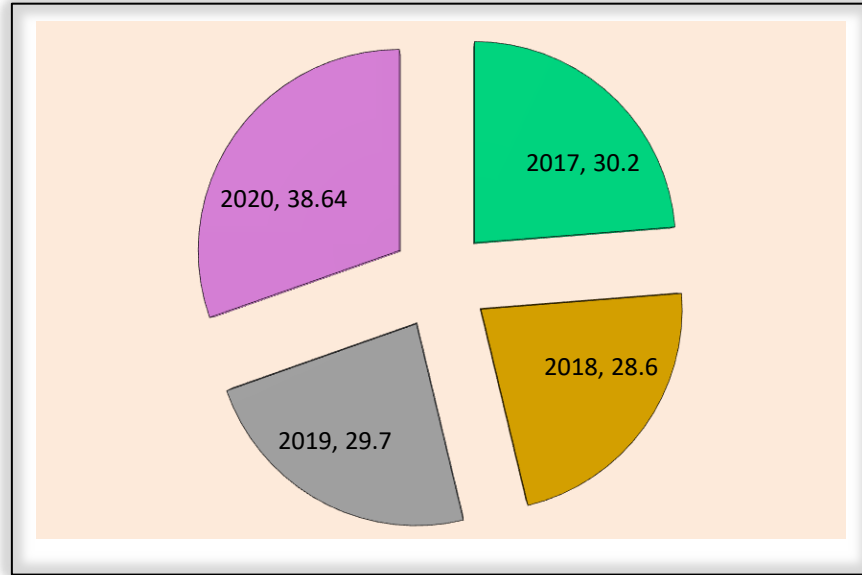
مؤشر تطور الودائع لدى المصارف التجارية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

السنه	التفاصيل	اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية)	اجمالي الودائع /الناتج المحلي الاجمالي (%)
٢٠١٧		٦٧٠٤٨,٦	٢٢١٦٦٥,٧	٣٠,٢٥
٢٠١٨		٧٦٨٩٣,٩	٢٦٨٩١٨,٩	٢٨,٥٩
٢٠١٩		٨٢١٠٦,٥	٢٧٦١٥٧,٩	٢٩,٧٣
٢٠٢٠		٨٤٩٢٤,٢	٢١٩٧٦٨,٨	٣٨,٦٤

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (١٤)
نسبة الودائع لدى المصارف التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)



المؤشر الثالث: - مؤشر تطور الائتمان

يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسات الائتمانية على اداء وظائفها المتعلقة بالوساطة فكلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر دل على تطور النظام المالي وتزداد نسبة هذا المؤشر كلما زاد حجم واهمية مشاركة القطاع الخاص بالنشاط المصرفي من جهة وزيادة حجم الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي لتمويل استثمارات القطاع الخاص ولاسيما في الانشطة الحقيقية من جهة ثانية والذي من شأنه ان يسهم في دعم القطاع.

تعزيز دوره في عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي اذ ان ارتفاع القروض المقدمة الى القطاع الخاص ستفضي الى زيادة في حجم الاستثمار ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي $\times 100$.

ومن خلال بيانات الجدول (١٣) يتضح بان هناك تذبذب في هذا المؤشر بين الارتفاع والانخفاض فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ (٣,٢١%) بسبب انخفاض الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير، وفي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على الرغم من زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الا ان قيمة هذا المؤشر كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي قد شهدت انخفاضاً لتسجل ما نسبته (٢,٧٣%) و(٢,٨٢%) على التوالي بسبب زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وفي عام ٢٠٢٠ فقد سجل الائتمان الممنوح تغيرات طفيفة الا ان انخفاض قيمة الناتج المحلي انعكس بارتفاع مؤشر تطور الائتمان ليسجل (٣,٦٢%). وفي المجمل فان النسب اعلاه لهذا المؤشر منخفضة جداً مما يعكس تدني كفاءة القطاع

المصرفي في توفير التمويل اللازم للاستثمار، فضلاً عن ضعف الفرص الاستثمارية لاسيما وان معظم هذه القروض قد استخدمت لأغراض المضاربة وليس لزيادة وتوسيع الطاقة الانتاجية في الأنشطة السلعية.

جدول (١٣)

مؤشر تطور الائتمان للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

(مليار دينار)

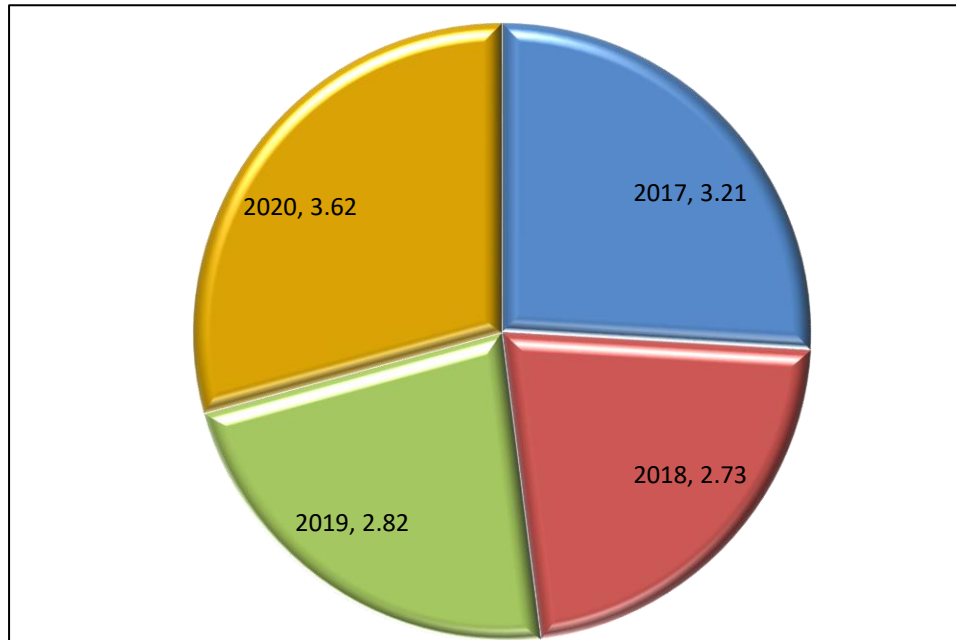
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/النتائج المحلي الإجمالي (%)	النتائج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	التفاصيل السنة
٣,٢١	٢٢١٦٦٥,٧	٧١١٩	٢٠١٧
٢,٧٣	٢٦٨٩١٨,٩	٧٣٣٨,٧	٢٠١٨
٢,٨٢	٢٧٦١٥٧,٩	٧٨٠٠,٤	٢٠١٩
٣,٦٢	٢١٩٧٦٨,٨	٧٩٦٤,١	٢٠٢٠

المصدر: -البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية

شكل (١٥)

نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) (%)



المؤشر الرابع: - مؤشر درجة العمق المالي.

من المؤشرات المهمة في تجسيد قدرة المصارف على منح القروض طويلة الاجل كنسبة الى عرض النقد الواسع (M2) اذ كلما زادت الاهمية النسبية لهذا المؤشر كلما افضى الى امكانية توسع المصارف بمنح القروض التي تنسجم وزيادة الاستثمار بالقطاعات الانتاجية ومن ثم تطوير عملية التنمية الاقتصادية، وعند تتبع قيمة هذا المؤشر للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) والتي توضحها بيانات الجدول (١٤) يتضح بان النسبة لم تتجاوز في احسن الاحوال (١٨%) وهي نسبة ضعيفة والتي تعكس انخفاض نسبة الودائع طويلة الاجل قياسا الى الودائع تحت الطلب وهذا يؤكد على اعتماد المصارف على تقديم الائتمان قصير الاجل، وهو امر طبيعي كون الودائع هي المصدر الاساسي لتمويل عمليات المصرف وخاصة الاقراض، ومن ثم فان اغلب الودائع لديها هي وداائع جارية قصيرة الاجل.

جدول (١٤)

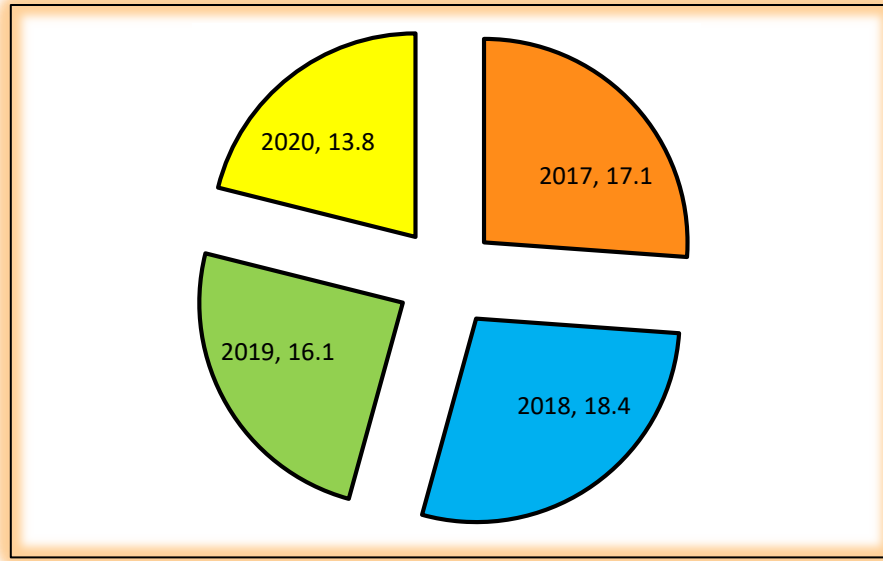
تطور الودائع طويلة الاجل الى عرض النقد الواسع للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

(مليار دينار)

نسبة الودائع الطويلة الاجل الى عرض النقد الواسع (M2 / (M2-M1))	ودائع طويلة الاجل (M2-M1)	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	التفاصيل السنة
١٧,١	١٥٨٧٠,٥	٩٢٨٥٧,١	٧٦٩٨٦,٦	٢٠١٧
١٨,٤	١٧٥٦١,٧	٩٥٣٩٠,٧	٧٧٨٢٩	٢٠١٨
١٦,١	١٦٦٧٠,١	١٠٣٤٤١,١	٨٦٧٧١	٢٠١٩
١٣,٨	١٦٥٥٢,٤	١١٩٩٠,٦	١٠٣٣٥٣,٦	٢٠٢٠

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (١٦)
نسبة الودائع الطويلة الاجل الى عرض النقد الواسع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)



٢. مؤشرات الاستقرار والتحرير المالي والمصرفي

المؤشر الاول: - مؤشر هامش الفائدة (درجة الانتشار)

يعبر هذا المؤشر عن درجة الانتشار والتي تم تحديدها عالمياً كنسبة معيارية بأربعة نقاط كحد اعلى وان اي ارتفاع في درجة الانتشار سوف يمثل خلافاً واضحاً في النشاط المصرفي المتمثل بالإيداع والاقتراض كما ويعبر عن خشية المصارف من الاقتراض ولا يشجع المودعين على تحويل مدخراتهم الى ودائع لدى المصارف ، ويعد تقليص الفجوة بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة من الوسائل المهمة في زيادة المنافسة داخل القطاع المصرفي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة المقترضين وتطوير الاستثمار ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.

درجة الانتشار = الفائدة الدائنة - الفائدة المدينة (الفائدة على الاقتراض - الفائدة على الودائع)

ومن بيانات الجدول (١٥) يتضح ارتفاع مؤشر درجة الانتشار للمدة المدروسة اذ لم ينخفض عن نسبة (٦%) كمتوسط وهذا يمثل خلافاً واضحاً في عملية الاقتراض ويعبر عن تخوف المصارف من منح القروض ولا يشجع على زيادة امكانية الجهاز المصرفي في جذب المدخرات المحلية، كما ان سعر الفائدة المرتفع على الاقتراض لا ينسجم مع الارباح المتوقعة من الاستثمار في السوق العراقية ولا يشجع على دعم الانشطة السلعية المولدة لفرص العمل وانما اقتصر الاستثمار في عمليات المضاربة في الانشطة الهامشية والتي تصل فيها الارباح الى مستويات مرتفعة.

جدول (١٥)

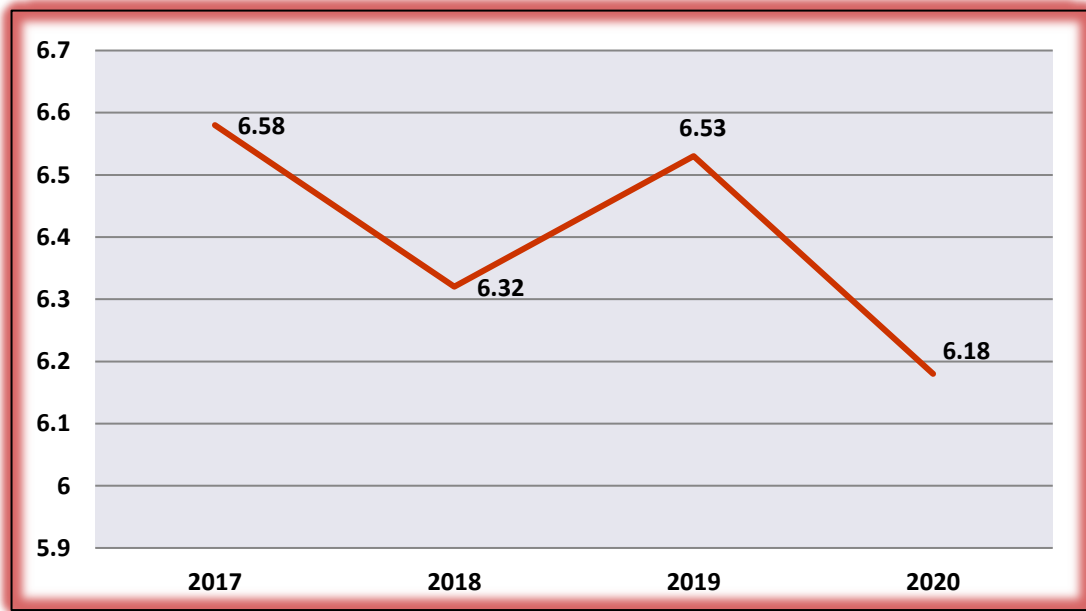
معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي والمصارف العاملة في العراق للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) (%)

الفجوة (درجة الانتشار)	الفائدة المتفاضلة متوسطة الاجل	الفائدة المدفوعة لمدة سنتين	سعر السياسة	التفاصيل السنة
٦,٥٨	١٢,٤٤	٥,٨٦	٤	٢٠١٧
٦,٣٢	١٢,١٩	٥,٨٧	٤	٢٠١٨
٦,٥٣	١١,٨٥	٥,٣٢	٤	٢٠١٩
٦,١٨	١١,٦٦	٥,٤٨	٤	٢٠٢٠

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية.

شكل (١٧)

درجة الانتشار (هامش الفائدة) للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)



المؤشر الثاني: - مؤشر السيولة

من بيانات الجدول (١٦) والذي يقيس هذا المؤشر يتضح اتجاه هذه النسبة الى الارتفاع المستمر خلال المدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)، اذ بلغت (٨٦، ٧٢، ٧٧، ٧٨ %) ان هذه الارقام والنسب تشير من الناحية النظرية الى كفاءة القطاع المصرفي في تهيئة مقومات تحفيز لاستثمارات القطاع الخاص من خلال توفير التمويل اللازم لها، الا ان الواقع يشير الى غير ذلك، اذ ان معظم هذه القروض استخدمت للمضاربة في مزاد البنك المركزي للعملة وليس لزيادة الاستثمارات في القطاعات الانتاجية في الاقتصاد.

جدول (١٦)

مؤشر تطور نسبة السيولة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

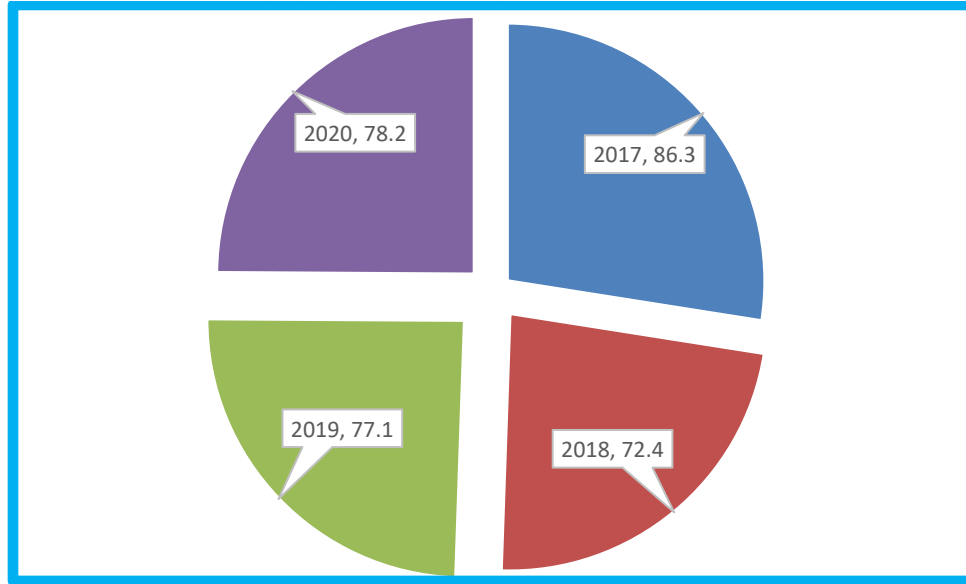
(مليار دينار)

التفاصيل	اجمالي القروض للقطاع الخاص	اجمالي الودائع للقطاع الخاص	اجمالي القروض / اجمالي الودائع	نسبة السيولة (%)
٢٠١٧	٧١١٩	٨٢٥٠,٢	٠,٨٦	٨٦,٣
٢٠١٨	٧٣٣٨,٧	١٠١٣٨,٤	٠,٧٢	٧٢,٤
٢٠١٩	٧٨٠٠,٤	١٠١٢١,٧	٠,٧٧	٧٧,١
٢٠٢٠	٧٩٦٤,١	١٠١٨٨,١	٠,٧٨	٧٨,٢

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (١٨)

نسبة السيولة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)



المؤشر الثالث: - مؤشر كفاية راس المال

يعبر هذا المؤشر على قدرة المصارف على مواجهة المخاطر الناجمة عن عمليات الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وقد حدد البنك المركزي وفقاً لمقررات لجنة بازل (٢) الحد الأدنى لنسبة كفاية راس المال (١٢-١٨%) وعند تطبيق هذا المؤشر على المصارف التجارية العراقية يتضح ارتفاع نسبة كفاية راس المال في العراق اذ بلغ كمتوسط (١٥٢,٨%) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)، ويعزى ارتفاع هذه النسبة الى تحفظ المصارف في منح الائتمان لاسيما المتوسط والطويل الاجل، وتفضيل الائتمان قصير الاجل وبمدة استرداد قصيرة وأقل مخاطر، فضلاً عن قيام المصارف برفع رؤوس اموالها استجابة لقرار البنك المركزي برفع

رؤوس اموال المصارف خلال عام (٢٠١٢) لتصبح (٢٥٠) مليار دينار، اذ استجابة اكثر من (٦٠%) من المصارف التجارية الخاصة لقرار البنك المركزي في زيادة راس المال في حين مازالت رؤوس اموال المصارف الحكومية في مستوياتها ولم تصل الى سقف الزيادة المقررة والبالغة (٤٠٠) مليار دينار لمصرف الرافدين و(٣٠٠) مليار دينار و(٢٠٠) مليار دينار للمصارف المتخصصة ، مما انعكس ايجابياً على نسبة كفاية رؤوس اموالها والذي اتاح توفر السيولة العالية في خزائن المصارف وهذا يشير الى وجود موارد مالية معطلة ومن ثم ضعف الدور الذي تضطلع به المصارف التجارية العراقية في تنشيط عجلة الاقتصاد من خلال الاستثمارات المتوسطة والطويلة الاجل في النشاطات السلعية واقتصارها على الاستثمارات القصيرة الاجل وفي الانشطة الخدمية ذات المردود المالي السريع.

جدول (١٧)

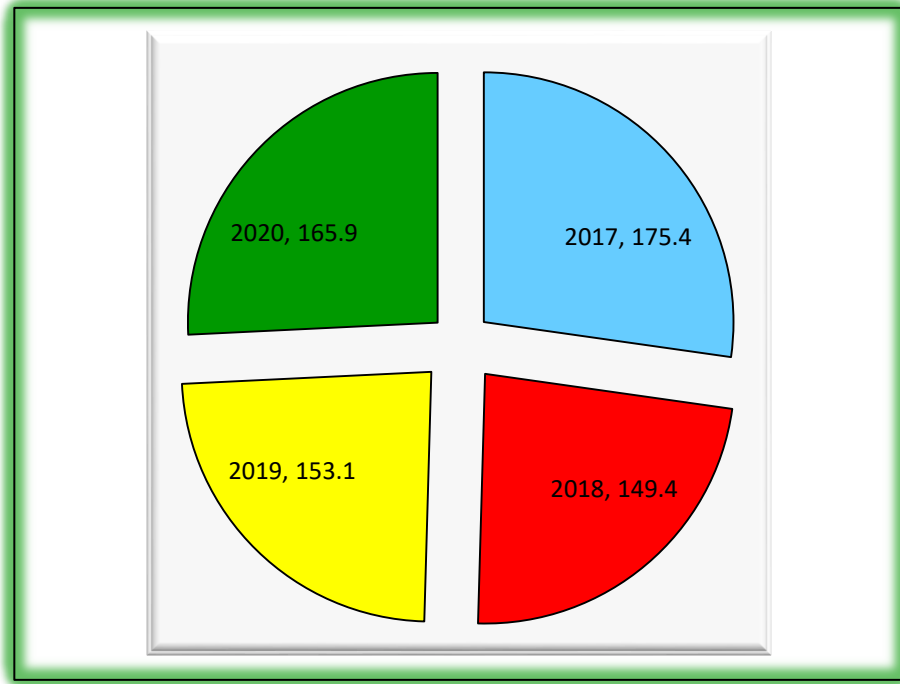
مؤشر كفاية راس المال للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

(مليار دينار)

التفاصيل السنة	اجمالي راس المال	اجمالي الودائع للقطاع الخاص	اجمالي راس المال / اجمالي الودائع (%)
٢٠١٧	١٤٤٧٤,٥	٨٢٥٠,٢	١٧٥,٤
٢٠١٨	١٥١٥١,٣	١٠١٣٨,٤	١٤٩,٤
٢٠١٩	١٥٥٠١,٣	١٠١٢١,٧	١٥٣,١
٢٠٢٠	١٦٩٠٠	١٠١٨٨,١	١٦٥,٩

المصدر:- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (١٩)
نسبة اجمالي راس المال الى اجمالي الودائع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)



المؤشر الرابع: - اجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص / اجمالي الودائع لدى المصارف
يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات اذ يعكس تطور الجهاز المصرفي للقيام بوظيفته الاساسية والمتمثلة بتجميع المدخرات وتحويلها الى قروض لتمويل استثمارات القطاع الخاص، اذ يعد الجهاز المصرفي النواة الاساسية لرفد وتعزيز دور القطاع الخاص اذ ان نسبة تراجع هذا المؤشر يعكس ضعف مساهمة المصارف في توفير التمويل المناسب ، اذ بلغ كمتوسط (١٠%) للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)، وهذا لا ينسجم مع التوجه نحو اقتصاد السوق وبناء القطاع الخاص، اذ ان معظم موارد الجهاز المصرفي توجه لشراء ادوات البنك المركزي او شراء سندات الخزينة الحكومية او المضاربة في مزاد العملة والجدول (١٨) يوضح ذلك .

جدول (١٨)

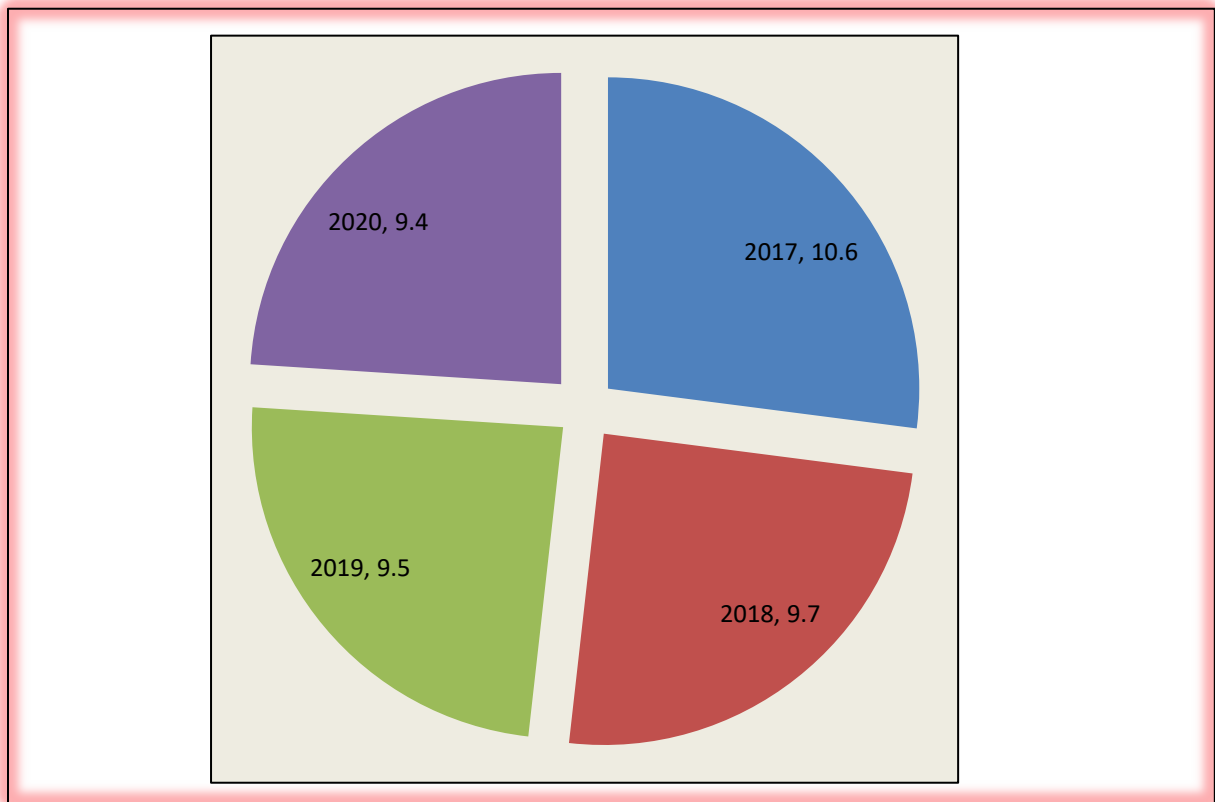
اجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى اجمالي الودائع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)
(مليار دينار)

الودائع (%) / اجمالي القروض / اجمالي	اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	اجمالي القروض للقطاع الخاص	التفاصيل / السنة
١٠,٦	٦٧٠٤٨,٦	٧١١٩	٢٠١٧
٩,٧	٧٦٨٩٣,٩	٧٤٦٤,٢	٢٠١٨
٩,٥	٨٢١٠٦,٤	٧٨٠٠,٤	٢٠١٩
٩,٤	٨٤٩٢٤,٢	٧٩٦٤,١	٢٠٢٠

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية.

شكل (٢٠)

نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى اجمالي الودائع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)



المؤشر الخامس:- الكثافة المصرفية

وهي عبارة عن درجة تركيز انتشار الفروع المصرفية على امتداد الرقعة الجغرافية للبلد ويشكل انتشار الفروع المصرفية فرصة في زيادة المتاحة لتلقي الودائع وتقديم الائتمان من خلال تهيئة مقومات تسمح بزيادة تعامل الافراد مع المصارف لترفع من درجة الوعي المصرفي نتيجة قربها من المودعين وبما يتيح من زيادة الخدمات التي تقدمها المصارف للجمهور وتبلغ النسبة المعيارية للكثافة المصرفية مصرفاً واحداً لكل عشرة الف نسمة ويتم حسابها من خلال قسمة (عدد الفروع للمصارف/عدد سكان البلد × ١٠٠٠٠) ، فاذا كان المؤشر اكبر من (٥٠%) فهذا يعني ان البلد لديه كثافة مصرفية عالية اما اذا تراوحت النسبة بين (٣٠ - ٥٠ %) فتعد الكثافة متوسطة ، اما اذا بلغت نسبة الكثافة (٣٠ %) فما دون فيعد البلد منخفض الكثافة ، فمن بيانات الجدول (١٩) الذي يعكس مؤشر الكثافة المصرفية في العراق ، يتضح بانها في حالة تراجع في نسبة التغطية فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ ما نسبته (٢٢,٧٨ %) انخفضت لتصل الى (٢٢,٢٧ %) وذلك في عام ٢٠٢٠ ، ان هذه النسبة لم تتجاوز الـ (٣٠%) خلال المدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) مما يدل على تدني نسبة الكثافة المصرفية في العراق، ويعود ذلك الى الوضع الامني غير المستقر الذي شهدتها بعض مناطق ومحافظات العراق والذي ادى الى اغلاق فروع المصارف في تلك المحافظات من جهة وانحراف المصارف عن عملها الرئيسي والمتمثل بالوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين وانحصر عملها في المضاربة في مزاد العملة طالما تحقق ارباح مضمونة وبمخاطر محدودة، فضلاً عن تركيز اغلب المصارف الخاصة في العاصمة بغداد ويغلب عليها الصفة العائلية .

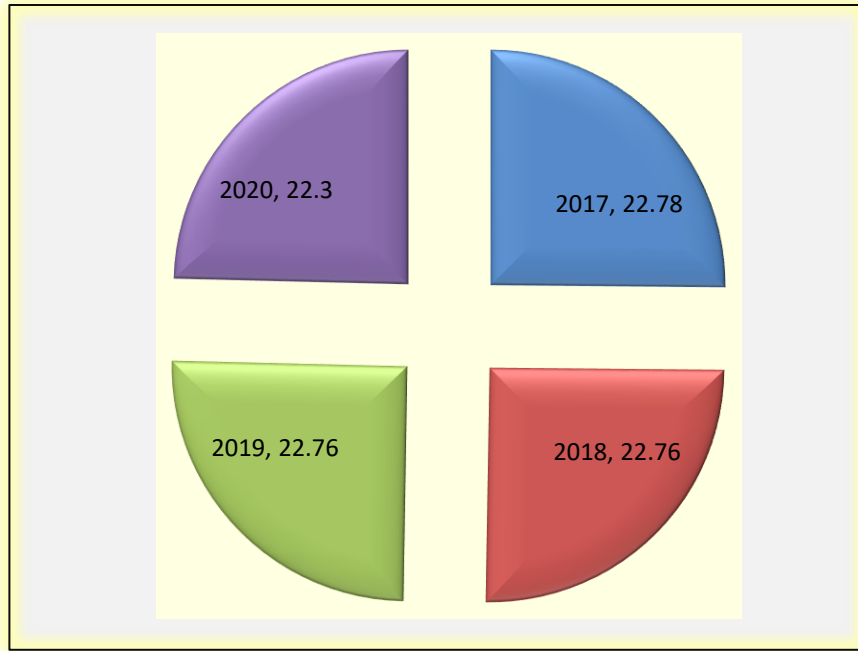
جدول (١٩)

مؤشر الكثافة المصرفية للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

الكثافة المصرفية (%)	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد فروع المصارف	التفاصيل السنة
٢٢,٧٨	٣٧	٨٤٣	٢٠١٧
٢٢,٧٦	٣٨	٨٦٤	٢٠١٨
٢٢,٧٦	٣٩	٨٨٨	٢٠١٩
٢٢,٢٧	٤٠	٨٩١	٢٠٢٠

المصدر:- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (٢١)
الكثافة المصرفية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)



٣. مؤشرات تطور المركز المالي للمصارف التجارية

تسعى المصارف التجارية من خلال نشاطها الى تعظيم ارباحها عن طريق استثمار مواردها النقدية المتاحة الا انها قد تتعرض الى خسائر نتيجة لهذا التوجه مما يستلزم الاخذ بإجراءات تحوطية تساهم في تعزيز المركز المالي لها ومن بينها مجموعة المؤشرات وهي :-

المؤشر الاول:- مؤشر الملاءة المصرفية

ارتبطت فكرة الملاءة المالية بشكل واضح مع المؤسسات المالية المختلفة كالمصارف التجارية وشركات التأمين وذلك لان طبيعة عملها يعتمد على الاستثمار المالي لذلك اصبح الاعتماد على راس المال معيار لقوة المؤسسات المالية، ولقد عرفت هيئة الاوراق المالية العراقية الملاءة المالية استنادا الى قانون الاوراق المالية رقم (٧٤) القسم الثاني عشر فقرة اولاً على أنها مدى كفاية الموارد المالية للمؤسسات للوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها وقدرتها على مواجهة المخاطر التي ترتبط بأنشطتها وعملائها والاوراق المالية التي تتعامل بها.

والملاءة المالية للمصرف هي احدى الوسائل المهمة لتوفير الحماية للمودعين والدائنين (المقترضين) وكلما زادت نسبة الموجودات على المطلوبات المتداولة كلما تعززت ثقة المودعين بالمصرف، وللملاءة المصرفية مقاييس عدة والتي تعبر عن نسبة السيولة لدى المصرف الذي يعكس مدى قدرته في الوفاء بالتزاماته وتقاس نسبة السيولة بقسمة اجمالي الاستثمارات على اجمالي الموجودات كما هو موضح في الجدول (٢٠) الذي يغطي المدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) يتضح ارتفاع الملاءة المصرفية للمصارف العراقية وبشكل كبير، اذ بلغ كمتوسط (١٥,٦٥%) للمدة ذاتها ويعزى ذلك الى ارتفاع السيولة لدى المصارف التجارية وعزوفها عن الاقراض بسبب الظروف والتحديات التي تعرض لها اقتصاد العراق واعتمادها على الاستثمار في ادوات قصيرة الاجل ذات الربح السريع والمضاربة في مزاد العملة.

جدول (٢٠)

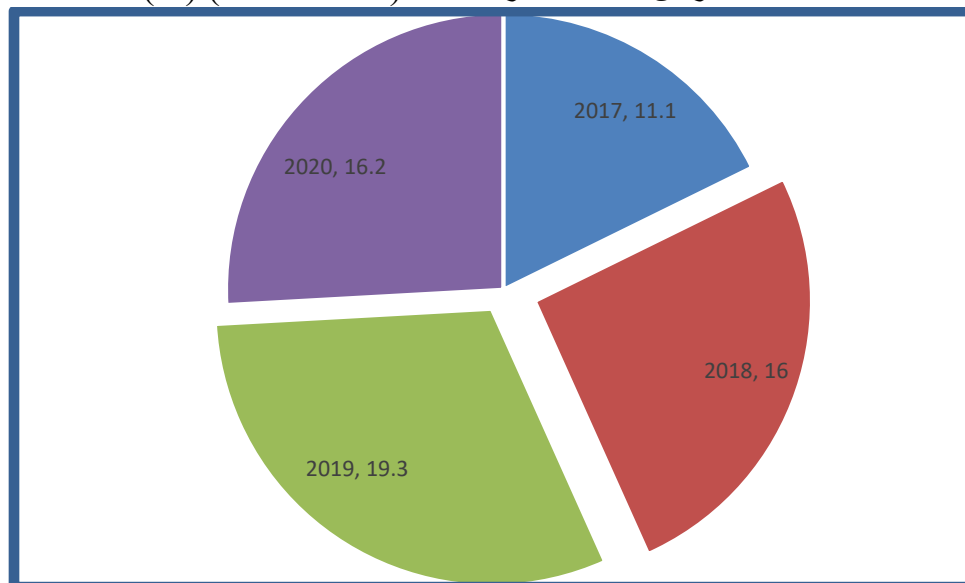
مؤشر ملاءة راس مال المصارف للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)
(مليار دينار)

السنة	التفاصيل	اجمالي الاستثمارات (١)	اجمالي الموجودات (٢)	ملاءة راس المال (%)
٢٠١٧		١٧٤٠٤,٩	١٥٦٤٣٥,٢	١١,١
٢٠١٨		١٩٧١٦,٨	١٢٢٩٩٤,٨	١٦
٢٠١٩		٢٥٦٢٥,٧	١٣٣٠٨٩,٨	١٩,٣
٢٠٢٠		٢٢٤٣٩	١٣٨٤٦٨,٩	١٦,٢

المصدر: -البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (٢٢)

نسبة ملاءة راس مال المصارف للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)



المؤشر الثاني: - مؤشر السيولة

يقصد بها امكانية تحويل الاصول الى نقد بسرعة وبدون خسارة اما سيولة المصارف فهي قدرة المصرف على مواجهة طلبات سحب الودائع من قبل المودعين او الاستجابة لطلبات الائتمان الى جانب الطلبات الاخرى ، اذ ان نجاح المصارف في عملها يكمن بقدرتها على مواجهة السحوبات النقدية اليومية للمودعين او العملاء اي قدرة المصرف على الموازنة بين الودائع والاقراض بشكل لا يتعارض مع تحقيق الارباح ويعد مؤشر السيولة احد المؤشرات المهمة للتعرف على قدرة المصارف على الايفاء بالتزاماتها امام المودعين ويعبر عنه بالموجودات السائلة (نقد في خزائن المصرف) والشبة السائلة مقسومة على الموجودات ومن اهم العوامل التي تحدد حجم السيولة المصرفية هي طبيعة الودائع وعادات الجمهور المصرفية ومدى وعيهم في هذا المجال وتعليمات البنك المركزي عن طريق تحديد نسبة الاحتياطي القانوني ويتضح من الجدول (٢١) ان نسبة السيولة لدى المصارف للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) قد وصلت الى نسب مرتفعة ، اذ لم تقل كمتوسط عن (٦٦,٥ %) للمدة ذاتها ويعود ذلك الى احتفاظ المصارف بالسيولة في الخزينة بسبب حالة عدم اليقين وارتفاع المخاطر في الاستثمار بسبب الظروف غير الطبيعية ، وكما تم ذكره في الفقرات السابقة.

جدول (٢١)

نسبة السيولة للمصارف التجارية للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

السنة	نسبة السيولة (%)
٢٠١٧	٦٨
٢٠١٨	٦٦
٢٠١٩	٦٦
٢٠٢٠	٦٦

المصدر: -البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية.

المؤشر الثالث: - مؤشر الامان (اليسر)

تسعى المصارف التجارية الى توفير اكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب منح الائتمان الى المشروعات التي تتصف بدرجة عالية من المخاطرة، اذ ان الهدف الاساس الذي يسعى اليها المالكين والمساهمين في المصارف التجارية هو تحقيق الارباح ومضمونة باقل كلفة ممكنة، اذ ان السيولة والامان يمثل قيد على المصرف باستهداف اعلى الارباح الممكنة مما يستوجب عليه التوفيق بين الربحية والامان، وان مؤشر الامان لا يختلف عن مؤشر الملاءة المالية لكونه يعبر عن اصول المصارف التجارية بشكل عام ينبغي ان تكون اكبر من التزاماتها الجارية، ويقاس معامل الامان (اليسر) بقسمة اجمالي الاستثمار الى اجمالي الموجودات، وكما موضح في الجدول (٢٢) اذ ان النسبة المرتفعة لا تتناسب مع حجم الائتمان النقدي الممنوح لتمويل أنشطة القطاع الخاص.

جدول (٢٢)

مؤشر اليسر (الامان) للمصارف التجارية الخاصة للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

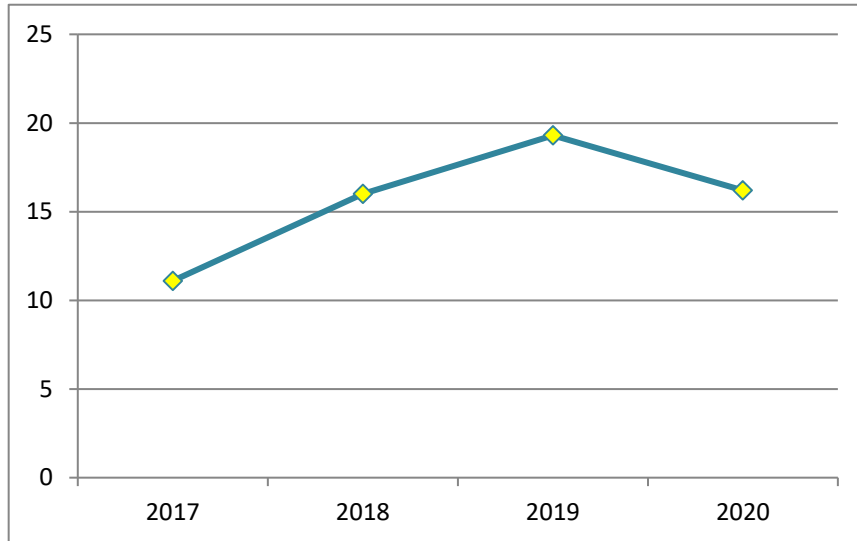
(مليار دينار)

السنة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي الموجودات	معامل اليسر (%)
٢٠١٧	١٧٤٠٤,٩	١٥٦٤٣٥,٢	١١,١
٢٠١٨	١٩٧١٦,٨	١٢٢٩٩٤,٨	١٦
٢٠١٩	٢٥٦٢٥,٧	١٣٣٠٨٩,٨	١٩,٣
٢٠٢٠	٢٢٤٣٩	١٣٨٤٦٨,٩	١٦,٢

المصدر: -البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (٢٣)

معامل اليسر للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)



المؤشر الرابع:- مؤشر الربحية

يمثل ربح المصارف هو الفرق بين الفوائد التي يحصل عليها المصرف من خلال القيام بمنح الائتمان وبين الفوائد المدفوعة على الودائع، وتتكون مصادر ربح المصارف من اسعار الخدمات التي يقدمها للجمهور من جهة والعمولات التي يتقاضاها عن عملياتها المصرفية الاخرى والفوائد التي يحصل عليها من منح القروض ومن شراء ادوات البنك المركزي وفوائد شراء سندات الخزينة الحكومية عند استحقاق اجلها او عند بيعها او خصمها فضلاً عن ايرادات اخرى مثل فرق العملة الذي يستفيد منه المصرف جراء عمليات الصرافة او تحويل العملة، ويتضح من الجدول (٢٣) ان ارباح المصارف لم تتجاوز كمتوسط (٠,٧٥%) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) مما يعني انخفاضها، الا انها لا تشكل جميع الارباح التي تحصل عليها المصارف، اذ ان اغلب ارباحها تحصل عليها عن طريق شراء ادوات البنك المركزي واسعار الخدمات التي تقدمها فضلاً عن عمليات بيع وشراء العملة من مزاد البنك المركزي والتي لا يمكن تقدير حجمها نظراً لعدم توثيقها في سجلات المصرف بشكل اصولي يتعذر التعرف عليها وتقديرها.

جدول (٢٣)

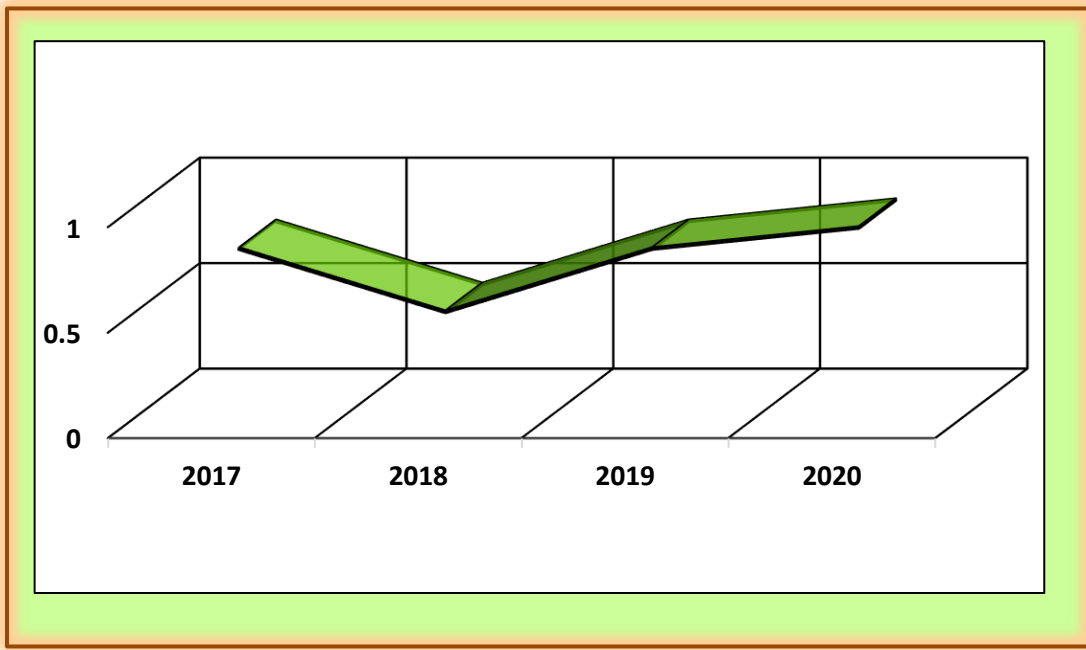
مؤشر ربحية المصارف التجارية الخاصة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

السنة	صافي الربح	مجمل الاصول	مؤشر الربحية (%)
٢٠١٧	١٣٢٢,١	١٥٦٤٣٥,٢	٠,٨
٢٠١٨	٦٥٦,١	١٢٢٩٩٤,٨	٠,٥
٢٠١٩	١٠٨٩,٧	١٣٣٠٨٩,٨	٠,٨
٢٠٢٠	١٢٢٦,٢	١٣٨٤٦٨,٩	٠,٩

المصدر: -البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (٢٤)
نسبة ربحية المصارف التجارية الخاصة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)



الخلاصة

مما تقدم يتضح بان السياسة النقدية كلما تكون فعالة في انجاز اهدافها المرغوبة تلجا الى وضع استراتيجية تتألف من سلسلة مترابطة الاثر والعلاقة من الأدوات والاهداف التشغيلية والوسيطه ولها القدرة على التأثير المباشر في الاهداف النهائية مما ينبغي ان تمتاز الاهداف الوسيطة التي يتم اختيارها كحلقة وصل مهمة في نقل الاثر الى القطاع الحقيقي بإمكانية التحكم فيها وتوجيهها نحو الهدف النهائي وإمكانية قياسها والتنبؤ بآثارها ، مما يتيح للسلطة النقدية إمكانية استدراك الانحرافات ومعالجتها ، فضلاً عن استعمالها كمثبتات اسمية تؤثر مسار حركة السياسة النقدية المطبقة واداة اتصال مع الجمهور والتي على اساسها يمكن بناء التوقعات لاسيما السعرية مما يهيئ ظروف مواتية في انجاز الاهداف النهائية والحفاظ على مسارها في النطاق المستهدف .

ان فاعلية السياسة النقدية في تحقيق اهداف التوازن الاقتصادي بجانبه النقدي والحقيقي تحكمه عوامل تعتمد على البيئة المحيطة التي يمارس فيها البنك المركزي نشاطه ، فضلاً عما يمتلكه من صلاحيات واستقلالية في ممارسة مهامه الرئيسية ولقد صبت السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي توجهاتها كافة ومنذ صدور قانونه رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ نحو توفير فرص الاستقرار للاقتصاد الوطني في ظل الاصلاحات المالية والنقدية التي تقوم بها الحكومة ضمن اطار التحول نحو اقتصاد السوق من خلال التحكم في الكتلة النقدية والعمل على توازن ميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف والتأثير في اسعار الفائدة ومؤازرة السياسات الاقتصادية الاخرى لاسيما السياسة المالية بالصورة التي من شأنها تحقيق افضل توزيع ممكن للموارد المالية ولتوفر مرتكز ساند للاقتصاد ضد الصدمات الخارجية التي يتعرض لها ميزان المدفوعات في اقتصاد احادي الجانب ضعيف التنوع يرتبط بالسوق الدولية وتأثيراتها ارتباطاً قوياً.

ان النجاح الذي حققته السياسة النقدية في تحقيق اهدافها فأنها تتمثل ب :-

١. استخدام اشارة سعر الصرف في مواجهة الضغوط التضخمية المتصاعدة التي كانت تعصف في استقرار البلاد وتحد من قرارات الاستثمار الحقيقي فيه ولمصلحة أنشطة المضاربة.
٢. حققت اشارة سعر الفائدة للسياسة النقدية هدفها في تحقيق عوائد قوية للدينار العراقي وتحويله الى عملة جاذبة وكمخزن للقيمة في مواجهة التوقعات التضخمية التي تعرض لها اقتصاد العراق خلال الحقب الزمنية الماضية.
٣. اللجوء الى السياسات غير المباشرة التي تعتمد قوى السوق لتفادي ظاهرة الكبح المالي والمتمثلة بوضع سقف على الائتمان المصرفي او تحديد جهة الائتمان او فرض معدلات فائدة ادارية تقدر خارج قوى

السوق مما أدى الى تقوية مناخ الوساطة المالية في الاسواق الوطنية عبر حرية الجهاز المصرفي واطلاق قدراته في تحديد معدلات الفائدة لديه.

٤. ان عمليات السوق المفتوحة عن طريق نافذة بيع العملة والتي تعد من اكبر الاسواق القائدة لسوق النقد للتأثير على مناسيب السيولة وتحقيق الاستقرار عبر الية التعميم هي عالية جداً وهي في كل الاحوال ما تسحبه من سيولة بالدينار يبقى اقل من حجم الاصدار النقدي وذلك بسبب استمرار الحكومة في تغذية مشترياتها بالدينار عبر مقايضتها بالعملة الاجنبية التي بحوزتها لتلبية حاجة الموازنة العامة.

٥. ان العملة في التداول خارج المصارف تشكل مع النقد في خزائن المصارف الجزء المهم من النقد الاساس الا انها تبقى ضعيفة في توليد عرض النقد عبر مضاعف الائتمان لاسيما ان الفوائض العالية في خزائن المصارف او الحسابات الجارية لدى البنك المركزي تؤكد الطبيعة المحافظة للمصارف في منح الائتمان النقدي بسبب ظروف البرد الراهنة وامكانية تحقيق الربح السريع والمضمون من المخاطر عبر الشراء من نافذة العملة او الاستثمار في أدوات السياسة النقدية.

٦. ان تمسك المصارف التجارية بأسعار فائدة عالية على القروض الممنوحة للجمهور وبمعدلات لازالت تفوق معدلات التضخم هو امر يعرض تمويل المشاريع التنموية الى مخاطر الركود الاقتصادي وتعطيل الموارد المادية والبشرية لدى القطاع الخاص وعموم السوق الوطنية وهو امر يتقاطع مع اهداف الاستقرار المالي وحسب المؤشرات المعيارية للرقابة المصرفية المعتمدة عالمياً.

٧. ما زالت السوق المصرفية تعاني من فجوة الفائدة المصرفية بين قبول الودائع ومنح الائتمان والناجمة عن حساسية الموجودات المصرفية للمخاطر وبشكل خاص الائتمان تفوق حساسية المطلوبات للمخاطر في تلك السوق وبشكل خاص الودائع مما اضعف الوساطة المصرفية في ممارسة دورها لتحقيق النمو وتحفيز الاقتصاد وهي معضلة ونتاج لضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية.

٨. اضفت السياسة النقدية النجاح في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ورفع قيمة العملة الحقيقية للدينار دون ان يترك أثراً في رفع انتاجية القطاع الحقيقي ولم يشجع على رفع معدلات النمو لتزج في مسار الركود الاقتصادي دون تفعيل منهج تنمية يولد بيئة جاذبة للاستثمار والدخل الحقيقي.

٩. الاحادية الشديدة وضعف التنوع الاقتصادي عزز الرغبة في الاستهلاك الخارجي على حساب تدهور المنتج المحلي الى جانب تعظيم الاكتناز او السيولة الفائضة لدى المصارف والافراد نتيجة التحوط للمخاطر افرزت تداعيات خطيرة تمثلت بتدهور الاستثمار وتوليد حالة من الاستنزاف الاقتصادي تحت سياسة الباب المفتوح.

وبناءً على ما سبق يمكن اعتماد بعض الاساسيات التي تعزز من دور السياسة النقدية في بلوغ اهدافها والتي منها :-

١. ان تبني السياسة النقدية لهدف تحقيق الاستقرار لا يمنع ان يكون لها دور في توفير مستلزمات الحركة التنموية ولا سيما في القطاع الحقيقي غير النفطي ، اذ ان الاعتماد على ركيزة واحدة وهي ضبط اسعار الصرف عن طريق نافذة بيع العملة سيكون استقراراً هشاً ، فضلاً عن كلفته النقدية المتمثلة باستنزاف جانب مهم من الاحتياجات الاجنبية.
٢. تقوية الوساطة المالية على نحو يجعل الادخارات تلبية حاجة الاستثمار عن طريق نظام مصرفي سليم مما يقتضي سياسة نقدية فعالة تعتمد الادوات غير المباشرة للتأثير على مناسيب السيولة المصرفية ومنح التمويل المناسب الذي يساعد القطاع الحقيقي على النمو.
٣. تخفيض اسعار الفائدة المصرفية للقروض الممنوحة لتمويل أنشطة القطاع الخاص لاسيما الانتاجية منها والتي تحقق قيمة مضافة عالية وتولد فرص عمل ، اذ ان التباعد في نقاط الانتشار بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة يؤثر مخاطر ائتمانية وضعف الثقة بالمقرضين مما يحد من الحصول على الائتمان المطلوب لبناء الاقتصاد الحقيقي ، مما يتطلب رقابة السياسة النقدية في تعميق الاستقرار المالي.
٤. التنسيق والتشاور مع السلطات الاخرى وبشكل خاص السلطة المالية ضمن حزمة السياسات المنسجمة مع الاستقرار الكلي والتنمية المرغوبة.
٥. الاستفادة من الاستقرار الذي حققته السياسة النقدية في توفير المقومات اللازمة لتأهيل الجهاز الانتاجي وبما ينسجم مع الموارد المتاحة من خلال توفير التمويل للمشاريع الانتاجية القادرة على النهوض وتحقيق الوفورات الخارجية للحد من الاستيرادات المتزايدة وبما يساهم في تصحيح الخلل في الميزان التجاري.